تفسير علم الدين السخاوي بين الإثبات والنفي

د. ماجد بن زقم الفديد
قسم الدراسات الإسلامية - كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
جامعة الحدود الشمالية

تفسير علم الدين السخاوي بين الإثبات والنفي

د. ماجد بن زقم الفديد

قسم الدراسات الإسلامية - كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
جامعة الحدود الشمالية

تاريخ تقديم البحث: ١/ ١١/ ١٤٤٤هـ تاريخ قبول البحث: ٢٧/ ١/ ١٤٤٥ هـ

ملخص الدراسة:

يقوم البحث على: جمع الأدلَّة التي تُثبتُ صحَّة نسبة تفسير السَّخاويِّ من عدمها؛ وذلك من خلال الأدلَّة الممكنة، والمقارنة بين نصوص السَّخاويِّ التي في تفسيره وفي كتبه الأخرى، وبيان أوجه التَّطابق فيها والتَّقارب بينها.

وتوصَّلتُ إلى نتائج من أهمِّها: أنَّ السَّخاويَّ إمامٌ من أئمَّة التَّفسير كان يعقد الدُّروس قراءةً وسماعاً، وأنَّ له كتابين في تفسير القرآن، الأوَّل: تفسيرٌ كبيرٌ وصل فيه إلى سورة الكهف، ولا يُعرف عن مكانه شيءٌ، والثَّاني: تفسيرٌ مختصرٌ لكامل القرآن، مطبوعٌ في مجلَّدين، وأنَّ تفسيره الكبير أسبق في التَّأليف من تفسيره المختصر، وأنَّ أبا شامة إذا نقل عنه في التَّفسير، فإنَّه ينقل عنه من تفسيره الأوَّل – الكبير.

وأوصي: بجمع أقوال السَّخاويِّ وآرائه التَّفسيريَّة، ممَّا لم يودعه في تفسيره.

الكلمات المفتاحية: نسبة، كتاب، تفسير، السَّخاوي.

Interpretation of Alam al-Din al-Sakhawi between affirmation and denial

Dr. Majed bin zaqm Al-fdeed
Department -of lslmic Studies Faculty Humanities and Social Sciences
Northern Border university

Abstract:
The research is based on: extrapolating and collecting evidence that proves the validity of attributing Tafsir al-Sakhawi to him. This is done through scientific and inductive evidence, and a comparison between his texts in his interpretation and in his other books, and an indication of their similarities and convergence between them.
I reached results, the most important of which are: that al-Sakhawi was an imam of the imams of interpretation who used to conduct lessons by reading and listening, and that he has two books on the interpretation of the Qur'an, the first: a large interpretation in which he reached Surat al-Kahf, and nothing is known about its location, and the second: a brief interpretation of the entire Qur'an, printed in Two volumes, and that his great tafsir was earlier in composition than his brief tafsir, and that his student: Abu Shama, if he quoted from him in the tafsir, he quoted from him from his first tafsir - the big one.
I recommend: Collecting Al-Sakhawi's sayings and his exegetical opinions, which he did not deposit in his interpretation.

key words: ratio, book, interpretation, al-Sakhawi.

مقدمة

الحمد لله ربِّ العالمين، والصَّلاة والسَّلام على المبعوث رحمةً للعالمين، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

فإنَّ الله ﷻ تكفَّل بحفظ كتابه الكريم، قال تعالى: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ﴾ [الحجر: ٩]، وقد هيَّأ الله لهذا الدِّين علماءَ أجلاءَ ألَّفوا في العلوم الشَّرعية التَّآليف، وصنَّفوا فيها التَّصانيف، ومن بين هؤلاء العلماء: علم الدِّين، عليُّ بن محمَّد بن عبد الصَّمد السَّخاوي المتوفَّى سنة: (٦٤٣هـ)، حيث كان من أهل التَّصانيف في العلوم الشَّرعيَّة وغيرها، لكنَّه تميَّز في القرآن وعلومه حتَّى صار من أهل هذا العلم.

وكان من بين تصانيفه: "تفسير القرآن العظيم"، وقد اختُلف في نسبته لمؤلِّفه؛ لذا جاء هذا البحث لإثبات صحَّة النِّسبة من عدمها، وهو بحثٌ مدعومٌ من عمادة البحث العلميّ بجامعة الحدود الشَّماليَّة.

أهميَّة البحث:

ترجع أهميَّة البحث إلى عِدَّةِ أمورٍ منها:

١- أنَّه يُعنى بعالمٍ كبيرٍ له مكانته العلميَّة بين علماء القراءات والتَّفسير.

٢- أنَّه يُعنى بتفسيرٍ مشكوكٍ في نسبته لمؤلِّفه عند بعض المعاصرين.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى عِدَّةِ أمورٍ منها:

١- إبراز المكانة التَّفسيريَّة للسَّخاويّ، تأليفاً، وتعليماً، وقراءةً، وسماعاً.

٢- الوصول إلى نتيجةٍ كافيةٍ في إثبات صحَّة النِّسبة من عدمها.

الدِّراسات السَّابقة:

بعد الكشف والبحث؛ لم أقف على دراسةٍ حول نسبة هذا التَّفسير للسَّخاويِّ، فعقدتُّ العزم على الكتابة فيه.

حدود البحث:

يقوم البحث على: جمع الأدلَّة التي تُثبتُ صحَّة نسبة التَّفسير للسَّخاويِّ من عدمه؛ وذلك من خلال كتبه المطبوعة - سيأتي ذكرها في إجراءات البحث - والكتب التي نَقَلَتْ عنه، وغيرها من الكتب.

منهج البحث:

يقتضي هذا البحث اتِّباع منهجين من مناهج البحث العلميِّ، هما:

- المنهج التَّحليليُّ: لجمع الأدلَّة التي في سياق إثبات نسبة التَّفسير للسَّخاويِّ من عدمه.
- المنهج المقارن: للمقارنة بين أقوال السَّخاويِّ التي في تفسيره وفي كتبه الأخرى.

خطَّة البحث:

يتكوَّن هذا البحث من: مقدِّمةٍ، وتمهيدٍ، وأربعة مباحث، وخاتمةٍ، وفهارس.

المقدِّمة: وفيها: أهميَّة البحث، وأهداف البحث، والدِّراسات السَّابقة، وحدود البحث، ومنهج البحث، وخطَّة البحث، وإجراءات البحث.

التَّمهيد: وفيه مطلبان

المطلب الأوَّل: التَّعريف بالسَّخاويّ

المطلب الثَّاني: عناية السَّخاويّ بالتَّفسير

المبحث الأوَّل: الإشكالات حول تفسير السَّخاويّ، وفيه ثلاثة مطالب

المطلب الأوَّل: الإشكال في عدم اكتمال التَّفسير

المطلب الثَّاني: الإشكال في حجم التَّفسير

المطلب الثَّالث: الإشكال في اقتصار كتب التَّراجم على ذِكْرِ تفسيرٍ واحدٍ للسَّخاويّ

المبحث الثَّاني: الأدلَّة العلميَّة على إثبات نسبة تفسير السَّخاويّ له، وفيه مطلبان:

المطلب الأوَّل: أدلَّة المنهج والطَّريقة في التَّأليف

المطلب الثَّاني: أدلَّة محتوى الكتاب ومضمونه

المبحث الثَّالث: الأدلَّة الاستقرائيَّة على إثبات نسبة تفسير السَّخاويّ له، وفيه ستَّة مطالب:

المطلب الأوَّل: شيوخ السَّخاوي في تفسيره وفي كتبه الأخرى

المطلب الثَّاني: عناية السَّخاويّ بمؤلَّفات الزَّمخشريّ وأقواله وآرائه

المطلب الثَّالث: إيراد السَّخاويّ للقراءات في تفسيره وفي كتبه الأخرى

المطلب الرَّابع: إيراد السَّخاويّ للشَّواهد الشِّعرية والأمثال في تفسيره وفي كتبه الأخرى

المطلب الخامس: عناية السَّخاويّ بالتَّساؤلات في تفسيره وفي كتبه

الأخرى

المطلب السَّادس: استدلال السَّخاويِّ بمذهب الشَّافعيِّ في تفسيره وفي كتبه الأخرى

المبحث الرَّابع: المقارنة بين نصوص السَّخاويِّ التي في كتبه على إثبات نسبة التَّفسير له، وفيه ثلاثة مطالب

المطلب الأوَّل: إحالة السَّخاويِّ إلى مواضع سبق ذكرها في تفسيره

المطلب الثَّاني: المقارنة بين نصوص السَّخاويِّ في تفسيره وفي كتابٍ آخر من كتبه

المطلب الثَّالث: المقارنة بين نصوص السَّخاويِّ في تفسيره وفي أكثر من كتابٍ من كتبه

الخاتمة: وفيها: أبرز النَّتائج والتَّوصيات.

الفهارس: وفيها: فهرس المصادر والمراجع، وفهرس الموضوعات.

إجراءات البحث:

١- كتابة الآيات القرآنيَّة بالرَّسم العثمانيّ، وفق مصحف المدينة النَّبويَّة، برواية حفصٍ عن عاصمٍ من طريق الشَّاطبيَّة، مع ذكر اسم السُّورة ورقم الآية بين معكوفين في الأصل [ ].

٢- ترتيب كتب السَّخاويِّ على التَّخصُّص؛ بادئاً بالقرآن وعلومه، ثمَّ اللُّغة، ثمَّ المنظومات، على هذا التَّرتيب: (فتح الوصيد، ثمَّ الوسيلة، ثمَّ التَّفسير، ثمَّ جمال القراء، ثمَّ سفر السَّعادة، ثمَّ منير الدَّياجي، ثمَّ المفضَّل، ثمَّ عمدة المفيد، ثمَّ هداية المرتاب).

٣- توثيق النُّصوص الواردة في البحث من الكتب المعتبرة في بابها.

٤- التَّعريف بالأعلام غير المشهورين ممَّا له تأثيرٌ في البحث، في أوَّل موضعٍ يَرِدُ فيه ذكر العَلم.

٥- التَّعريف بالكتب العلميَّة غير المشهورة مع بيان طبعاتها، في أوَّل موضعٍ يَرِدُ فيه ذكرها.

٦- ضبط الكلمات التي تحتاج إلى ضبطٍ بالشَّكل.

٧- التقيُّد بعلامات التَّرقيم وقواعد الإملاء.

التَّمهيد، وفيه مطلبان:

المطلب الأوَّل: التَّعريف بالسَّخاويِّ:

أوَّلاً: اسمه ونسبه:

هو: عليُّ بن محمَّد بن عبد الصَّمد بن عبد الأحد بن عبد الغالب الهمْدَانيُّ السَّخاويُّ.

والسَّخَاوِي نسبةً إلى: بلدة (سَخَا) بمصر.

وكنيته: أبو الحسن، ويُلقَّب بـ: علم الدِّين[١].

ثانياً: مولده:

وُلِدَ في مصر، سنة: (٥٥٨هـ)، أو سنة: (٥٥٩هـ)[٢]، والأشهر في

(١) ينظر: وفيات الأعيان ٣/٣٤٠، معرفة القراء الكبار ص: ٣٤٠، غاية النهاية ٢/٥٦٨.

(٢) ينظر: تاريخ الإسلام ١٤/٤٦٠، غاية النهاية ٢/٥٦٩، طبقات المفسرين للسيوطي ص: ٨٤-٨٥.

الأُولى.

ثالثاً: أخلاقه وفضائله:

قال ابن الجزريّ: "وكان مع ذلك ديّناً، خيّراً، متواضعاً، مُطَّرح التَّكلُّف، حلو المحاضرة، حَسَنَ النَّادرة، حادَّ القريحة، من أذكياء بني آدم، وافر الحرمة كبير القدر، مُحَبَّباً إلى النَّاس، ليس له شغلٌ إلَّا العلم والإفادة"(١)

رابعاً: مكانته العلميَّة:

قال الذَّهبيُّ: "كان إماماً، علَّامةً، مقرئاً، محقِّقاً، مجوِّداً، بصيراً بالقراءات وعللها، إماماً في النَّحو واللُّغة، وإماماً في التَّفسير، وكان يتحقَّقُ بهذه العلوم الثَّلاثة وَيُحكمها، وله معرفةٌ تامَّةٌ بالفقه والأصول، وكان يفتي على مذهب الشَّافعيّ، تصدَّر للإقراء بجامع دمشق، وازدحم عليه الطَّلبة، وقصدوه من البلاد، وتنافسوا في الأخذ عنه"(٢).

خامساً: عقيدته ومذهبه الفقهي

أمَّا عقيدته: فقد سار على مذهب: الأشاعرة؛ وذلك أنَّه لم يُثبت لله – تعالى – إلَّا سبع صفاتٍ(٣).

قال السَّخاويُّ: "جَمَع في هذا البيت(٤) صفات الباري السَّبع: وهو:

---

(١) غاية النهاية ١/٥٦٩.

(٢) تاريخ الإسلام ١٤/٤٦٠.

(٣) هذا هو مذهب الأشاعرة. ينظر: شرح العقيدة السفارينية ص: ١٢٣.

(٤) يقصد: الشاطبي، في البيت رقم: (٣) في عقيلة أتراب القصائد، وهو:

حَيٌّ عَلِيمٌ قَدِيرٌ وَالكَلَامُ لَهُ فَرْدٌ سَمِيعٌ بَصِيرٌ مَا أَرَادَ جَرَى

الحيُّ، العليمُ، القديرُ، المتكلِّمُ، السَّميعُ، البصيرُ، المريدُ"[١].

وأوَّلَ بعض الصِّفات: كتأويله للوجه بالذَّات[٢]، واليد بالنِّعمة[٣]، والاستواء بالاستيلاء[٤]، وغير ذلك من التَّأويلات.

وممَّا يؤيِّد أنَّه سار على مذهب الأشاعرة: أنَّه ألَّف أرجوزةً سمَّاها: "القصيدة النَّاصرة لمذهب الأشاعرة"[٥].

وأمَّا مذهبه الفقهي؛ فقد قال ابن الشَّغَّار: "وكان مالكيَّ المذهب، ثمَّ انتقل إلى مذهب الشَّافعيِّ"[٦].

سادساً: شيوخه[٧]

ت	شيخ السَّخاوي	كنيته	وفاته
١	إبراهيم بن جبارة السَّخاوي	أبو إسحاق	.....
٢	إبراهيم بن خليل بن عبد الله	.....	.....
٣	ابن رشيق	أبو الفضائل	(٥٧٣هـ)
٤	أحمد بن محمَّد الأصبهاني	أبو طاهر	(٥٧٦هـ)

(١) الوسيلة إلى كشف العقيلة ص: ١٨.

(٢) ينظر: تفسير القرآن العظيم ٢٥٠/١، ٤٨/٢، ٢/ ٧٢، ٤١٥/٢.

(٣) ينظر: تفسير القرآن العظيم ٢٢٩/١، ٤٨٨/٢.

(٤) ينظر: تفسير القرآن العظيم ٢٨٢/١، ٣٥٥/١، ٥٢٨/١.

(٥) ينظر: الوافي بالوفيات ٤٤/٢٢، هدية العارفين ٧٠٨/١.

(٦) قلائد الجمان ٢٢/٤، وينظر: معجم الأدباء ١٩٦٣/٥، ومجمع الآداب ٥٤٠/١.

(٧) تنظر تراجمهم في: منهج الإمام علم الدِّين السَّخاوي في القراءات ٤٧/١.

ت	شيخ السَّخاوي	كنيته	وفاته
٥	إسماعيل بن صالح الشَّارعي	أبو الطَّاهر	(٥٩٦هـ)
٦	إسماعيل بن مكِّي الإسكندراني	أبو الطَّاهر	(٥٨١هـ)
٧	حمَّاد بن هبة الله الحراني	أبو الثَّناء	(٥٩٨هـ)
٨	حنبل بن عبد الله الرَّصافي	.....	(٦٠٤هـ)
٩	داود بن أحمد الأزجي	أبو البركات	(٦١٦هـ)
١٠	زيد بن الحسن الكندي	أبو اليمن	(٦١٣هـ)
١١	عبد الخالق بن فيروز الهَمَذاني	أبو المظفَّر	(٥٩٠هـ)
١٢	عساكر بن علي الصُّوْرِي	أبو الجيوش	(٥٨١هـ)
١٣	علي بن محمَّد اليمني	أبو الحسن	(٥٩٨هـ)
١٤	عمر بن محمَّد الدَّارْقَزِي	أبو حفص	(٦٠٧هـ)
١٥	غياث بن فارس اللَّخمي	أبو الجود	(٦٠٥هـ)
١٦	فتيان بن علي الشَّاغُورِي	.....	(٦١٥هـ)
١٧	القاسم بن علي ابن عساكر	أبو محمَّد	(٦٠٠هـ)
١٨	القاسم بن فِيرُّه الشَّاطبي	أبو القاسم	(٥٩٠هـ)
١٨	محمَّد بن حمد الأرتاحي	أبو عبد الله	(٦٠١هـ)
١٩	محمَّد بن يوسف الغَزْنَوِي	أبو الفضل	(٥٩٩هـ)
٢٠	مكِّي بن ريَّان الماكسيني	أبو الحرم	(٦٠٣هـ)
٢١	منصور بن عبد المنعم	أبو الفتح	(٦٠٨هـ)

ت	شيخ السَّخاوي	كنيته	وفاته
	الصَّاعدي		
٢٢	هبة الله بن علي البوصيري	أبو الكرم	(٥٩٨هـ)

سابعاً: أبرز تلاميذه

أمَّا تلاميذه فهم أكثر من أن يُحصروا، ولذلك قال الذَّهبيُّ: "وقرأ عليه خلقٌ لا يحصيهم إلَّا الله، وما علمتُ أحداً في الإسلام حُمِلَ عنه القراءات أكثر مما حُمِلَ عنه"(١).

وبما أنَّ ذِكْرَ من وقفتُ على ترجمته منهم سيطول؛ رأيتُ أن أقتصر على بعض تلاميذه، فمنهم:

١- إبراهيم بن داود بن ظافر الفاضلي، توفِّي سنة: (٦٩٢هـ)(٢).

٢- أحمد بن إبراهيم بن سباع الفزاري، توفِّي سنة: (٧٠٥هـ)(٣).

٣- إسماعيل بن يوسف بن نجم السُّويدي، توفِّي سنة: (٧١٦هـ)(٤).

٤- صالح بن إبراهيم بن أحمد الأسعردي، توفِّي سنة: (٦٨٠هـ)(٥).

٥- عبد الرَّحمن بن إسماعيل، المعروف بـ: أبي شامة المقدسي، توفِّي سنة: (٦٦٥هـ)(١).

---

(١) العبر في خبر من غبر ٢٤٧/٣.

(٢) ينظر: معرفة القراء الكبار ص: ٣٧٧، الوافي بالوفيات ٢٢٧/٥، غاية النهاية ١٤/١.

(٣) ينظر: معرفة القراء الكبار ص: ٣٨٣، أعيان العصر ١٦١/١، غاية النهاية ٣٣/١.

(٤) ينظر: أعيان العصر ٥٣٢/١، الوافي بالوفيات ١٤٦/٩، المنهل الصافي ٤٢٩/٢.

(٥) ينظر: الوافي بالوفيات ١٤٣/١٦، غاية النهاية ٣٣٢/١، المنهل الصافي ٣٢٣/٦.

٦- محمَّد بن عبد العزيز بن صدقة الدِّمياطي، توفِّي سنة: (٦٩٣هـ)[٢].

٧- محمَّد بن عثمان بن مزهر الأنصاري، توفِّي سنة: (٦٩٠هـ)[٣].

ثامناً: أهمُّ مؤلَّفاته

عُرِفَ السَّخاويُّ بكثرة التَّأليف وجودة التَّصنيف، فقد وفَّقه الله للجمع بين التَّأليف والتَّدريس والإقراء، وفيما يأتي ذكرٌ لبعض مؤلَّفاته في غير التَّفسير:

١- فتح الوصيد في شرح القصيد[٤].

٢- الوسيلة إلى كشف العقيلة[٥].

٣- جمال القراء وكمال الإقراء[٦].

٤- سفر السَّعادة وسفير الإفادة[٧].

٥- مُنير الدَّيَاجي ودُرُّ التَّناجي وفوز المحَاجِي بحوز الأحاجي[٨].

٦- المفضَّل في شرح المفصَّل[١].

---

(١) ينظر: تاريخ الإسلام ١١٤/١٥، فوات الوفيات ٢٦٩/٢، غاية النهاية ٣٦٥/١.

(٢) ينظر: معجم الشيوخ الكبير ٢١٨/٢-٢١٩، الوافي بالوفيات ٢١٧/٣، غاية النهاية ١٧٣/٢.

(٣) ينظر: غاية النهاية ١٩٧/٢.

(٤) ينظر: تاريخ الإسلام ٤٦٠/١٤، الوافي بالوفيات ٤٤/٢٢، غاية النهاية ٥٧٠/١.

(٥) ينظر: سير أعلام النبلاء ١٢٤/٢٣، الوافي بالوفيات ٤٤/٢٢، غاية النهاية ٥٧٠/١.

(٦) ينظر: قلائد الجمان ٢٢/٤، سير أعلام النبلاء ١٢٤/٢٣، غاية النهاية ٥٧٠/١.

(٧) ينظر: الوافي بالوفيات ٤٤/٢٢، هدية العارفين ٧٠٨/١.

(٨) ينظر: قلائد الجمان ٢٢/٤، سير أعلام النبلاء ١٢٤/٢٣، غاية النهاية ٥٧٠/١.

٧- عمدة المفيد وعدَّة المجيد في التَّجويد[٢].

٨- هداية المرتاب وغاية الحفَّاظ والطُّلَّاب في متشابه الكتاب[٣].

هذه أهمُّ مؤلَّفاته، وهي كلُّها مطبوعةٌ.

تاسعاً: وفاته

توفِّي في دمشق، سنة: (٦٤٣هـ)، في الثَّاني عشر من شهر جمادى الآخرة[٤].

---

(١) ينظر: وفيات الأعيان ٣/٣٤٠، سير أعلام النبلاء ٢٣/١٢٤غاية النهاية ١/٥٧٠.

(٢) ينظر: كشف الظنون ٢/١١٧١، هدية العارفين ١/٧٠٨.

(٣) ينظر: الوافي بالوفيات ٢٢/٤٤، كشف الظنون ٢/٢٠٤١.

(٤) ينظر: معرفة القراء الكبار ص: ٣٤٢، غاية النهاية ٢/٥١٧، طبقات المفسرين للسيوطي ص: ٨٥.

المطلب الثَّاني: عناية السَّخاويِّ بالتَّفسير

أوَّلاً: تمكُّنه العلميُّ علم في التَّفسير

كان السَّخاويُّ على اطِّلاعٍ واسعٍ في علومٍ شتَّى، لكنَّه ذاع صيته في علومٍ مخصوصةٍ من بين تلك العلوم، وهي: (القراءات، والتَّفسير، واللُّغة، والفقه)، وقد سبق قول الذَّهبيّ عنه في ذلك.

وقال ابن كثيرٍ: "فاق أهل زمانه في القراءات، والعربيَّة، والتَّفسير"[(١)].

وترجم له السُّيوطيُّ في: طبقات المفسِّرين[(٢)]، والأدنه وي في: طبقات المفسِّرين[(٣)].

فهو إمامٌ من أئمَّة التَّفسير.

ثانياً: قراءة التَّفسير وسماعه عليه

كان السَّخاويُّ يعقد الدُّروس العلميَّة في التَّفسير، وكانت مجالسه عامرةً بالقراءة والسَّماع عليه، وكان يحضر مجالسه عددٌ من تلاميذه، وكان يثني على النُّجباء منهم.

وقد ذَكَرَ تلميذُه: أبو شامة المقدسيّ أنَّه كان يُقرأ على السَّخاوي في مجالس التَّفسير، وذلك بعد ذكره لأحد زملائه[(٤)] الذين كانوا ملازمين لمجالس

---

(١) طبقات الشافعيين ص: ٨٥٩.

(٢) ينظر: ص: ٨٤-٨٥.

(٣) ينظر: ١/٢٣٤-٢٣٥.

(٤) هو: أبو العبَّاس، أحمد بن كَشَاسِب بن علي بن أحمد الدِّزماري، فقيهٌ شَّافعيٌّ، توفِّي سنة: (٦٤٣هـ). تنظر ترجمته في: تاريخ الإسلام ١٤/٤٣٥، الذيل على الروضتين ص:

السَّخاويِّ في التَّفسير.

قال أبو شامة: "وهو الذي ذكره شيخنا أبو الحسن في خطبة تفسيره وأثنى عليه، وكان ملازمَ حلقة شيخنا وقت سماع التَّفسير، وفي أيَّام ختمات الطَّلبة:"[1].

فمن ما سبق، تبيَّن أنَّ السَّخاويَّ كان مفسِّراً، وكان يعقد المجالس العلميَّة في التَّفسير.

١٧٥، طبقات الشافعية الكبرى ٨/٣٠.

(١) الذيل على الروضتين ص: ١٧٥.

ثالثاً: مؤلَّفاته في التَّفسير

وقفتُ له على ثلاثة مؤلَّفاتٍ في التَّفسير، هي:

١- تفسير سورة القدر[١]:

٢- تفسير القرآن[٢]:

وهو تفسيرٌ كبيرٌ وصل فيه إلى سورة الكهف ولم يُتِمَّه، وهو التَّفسير الأوَّل له.

٣- تفسير القرآن العظيم:

وهو تفسيرٌ مختصرٌ لكامل القرآن، وهو التَّفسير الثَّاني له، وهذه بعض المعلومات المختصرة عنه:

- **اسم الكتاب**: تفسير القرآن العظيم.
- **تحقيق الكتاب**: حقَّقه: الدُّكتور: موسى علي موسى مسعود، والدُّكتور: أشرف محمَّد عبدالله القصَّاص.
- **حجم الكتاب**: يُعَدُّ الكتاب مختصراً، ويقع في مجلَّدين، وعدد صفحاته: (١٣٩١) صفحةً.
- **طبعات الكتاب**: طُبِعَ الكتاب سنة: (١٤٣٠هـ) وَنَشَرَه: دار النَّشر للجامعات بالقاهرة[٣].

---

(١) ينظر: فهرس مصنفات تفسير القرآن العظيم ١/٣٢٦.

(٢) ينظر: معجم الأدباء ٥/١٩٦٣، سير أعلام النبلاء ٢٣/١٢٤، الوافي بالوفيات ٢٢/٤٤، غاية النهاية ١/٥٧٠.

(٣) ينظر: بطاقة الكتاب.

المبحث الأوَّل: الإشكالات حول تفسير السَّخاوي، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأوَّل: الإشكال في عدم اكتمال التَّفسير

ذَكَرَ محقِّقَا التَّفسير أنَّ ياقوت الحموي هو أوَّل من أشار إلى أنَّ السَّخاويَّ وصل في تفسيره إلى سورة الكهف(١)، وبعد الرُّجوع إلى كتاب ياقوت تبيَّن أنَّه ذَكَرَ أنَّ للسَّخاويِّ كتاباً في تفسير القرآن، دون تسميةٍ له، ودون ذِكْرٍ للسُّورة التي وَصَلَ إليها(٢)، فلا أدري على ماذا اعتمدا عليه في قولهما؟

وقد ذَكَرَ غير ياقوت من أهل التَّراجم أنَّ السَّخاويَّ وقف في تفسيره عند سورة الكهف، ومات قبل أن يكمله، وهذه بعضُ أقوالهم:

قال الذَّهبيُّ: "بلغ في التَّفسير إلى الكهف"(٣).

وقال ابن الجزريِّ: "وكتاب: التَّفسير وَصَلَ فيه إلى الكهف"(٤).

وقال السُّيوطيُّ: "وله تصانيفٌ كثيرةٌ منها: التَّفسير، وَصَلَ فيه إلى الكهف"(٥).

---

(١) قالا: "ذكر المترجمون لعلم الدِّين السَّخاويِّ أنَّ له تفسيراً وصل فيه إلى سورة الكهف، وكان ياقوت الحموي هو أوَّل من أشار إلى ذلك، ثمَّ تبعه في قوله من جاء بعده ممَّن ترجم لعلم الدِّين السَّخاوي". تفسير القرآن العظيم ٢٩/١.

(٢) ينظر: معجم الأدباء ١٩٦٣/٥.

(٣) سير أعلام النبلاء ١٢٤/٢٣.

(٤) غاية النهاية ٥٦٩/١.

(٥) طبقات المفسرين ص: ٨٥.

وقال حاجي خليفة: "وَصَلَ فيه إلى الكهف، ولم يتمَّ"(١).

وبالنَّظر إلى تفسير السَّخاويّ المطبوع: فإنَّه تفسيرٌ لكامل القرآن من أوَّله إلى آخره، فهو يخالف ما ذكره أهل التَّراجم(٢).

المطلب الثَّاني: الإشكال في حجم التَّفسير

ذَكَرَ أهل التَّراجم أنَّ تفسير السَّخاويّ كان كبير الحجم، وأنَّه يقع في أربع مجلَّداتٍ إلى سورة الكهف، وهذه بعضُ أقوالهم:

قال الذَّهبيُّ: "وتفسير نصف القرآن في أربعة أسفارٍ، مات قبل كماله"(٣).

وقال الصَّفديُّ: "وكتاب التَّفسير إلى الكهف في أربع مجلَّداتٍ"(٤).

وقال حاجي خليفة: "وهو كبيرٌ، في أربع مجلَّداتٍ"(٥).

وبالنَّظر إلى تفسير السَّخاويّ المطبوع: فإنَّه تفسيرٌ مختصرٌ في مجلَّدين – كما سبق بيانه – ويخالف ما ذكره أهل التَّراجم.

وقد وصف ابن الجزريّ تفسير السَّخاويّ بمعنى ما ذكره أهل التَّراجم فقال: "من وقف عليه عَلِمَ مقدار هذا الرَّجل، ففيه من النُّكت والدَّقائق

---

(١) كشف الظنون ٤٤٨/١.

(٢) سأجعل الردَّ على هذه الإشكالات بعد بيانها؛ لكي تتَّضح الفكرة بأكملها؛ ولارتباط بعضها ببعضٍ.

(٣) معرفة القراء الكبار ص: ٣٤١.

(٤) الوافي بالوفيات ٤٤/٢٢.

(٥) كشف الظنون ٤٤٨/١.

واللَّطائف ما لم يكن في غيره"[1].

فالتَّفسيرُ الذي فيه من النُّكت والدَّقائق واللَّطائف ما لم يكن في غيره يدلُّ على أنَّه غير مختصرٍ، وفيه ما في غيره وزيادةٍ.

المطلب الثَّالث: الإشكال في اقتصار كتب التَّراجم على ذِكْرِ تفسيرٍ واحدٍ للسَّخاويّ

كلُّ من ترجم للسَّخاويّ – فيما وقفتُ عليه – لم يذكر له إلَّا تفسيراً واحداً، ويقصدون به التَّفسير الأوَّل الكبير، الذي وصل فيه إلى سورة الكهف، وأمَّا التَّفسير المختصر المطبوع فإنَّه لم يُذكر في كتب التَّراجم التي ترجمت للسَّخاويّ.

فينتج من ما سبق ما يأتي:

١– أنَّ تفسير السَّخاويّ الذي ذكره أهل التَّراجم غير كاملٍ.

٢– أنَّه وصل فيه إلى سورة الكهف.

٣– أنَّه مات قبل إكماله.

٤– أنَّه تفسيرٌ كبيرٌ غير مختصرٍ.

٥– أنَّه يقع في أربعة مجلَّداتٍ.

٦– أنَّه لم يُذكر له في كتب التَّراجم إلَّا تفسيراً واحداً.

والذي أراه أنَّ للسَّخاويّ تفسيرين اثنين:

الأوَّل: تفسيرٌ كبيرٌ، وهو الذي وَصَلَ فيه إلى سورة الكهف ولم يُتِمَّهُ،

(١) غاية النهاية ٥٦٩/١.

ولا يُعرف عن مكان وجوده شيءٌ، وهذا هو الذي ذكره أهل التَّراجم.

والثَّاني: تفسيرٌ مختصرٌ لكامل القرآن – المطبوع – وهذا هو الذي أريد إثبات صحَّة نسبته إلى السَّخاويِّ في هذا البحث، فأقول وبالله التَّوفيق:

اعتمد مَنْ جاء بعد ياقوت على قولِ ياقوت؛ لأنَّه أوَّل من ترجم للسَّخاويِّ – فيما وقفتُ عليه –، وكانت ترجمته له في وقتٍ مبكِّرٍ من حياة السَّخاويِّ.

قال ياقوت في نهاية ترجمته للسَّخاويِّ: "وكتبتُ هذه التَّرجمة في سنة تسع عشرة وستِّمائة، وهو بدمشق كهلٌ يحيا"(١).

فيؤخذ من قول ياقوت ما يأتي:

١– أنَّه ترجم للسَّخاويِّ في سنة: (٦١٩هـ)، وقد عاش السَّخاويُّ بعد ذلك (٢٤) سنةً، أي: ما يقارب ربع قرنٍ من الزَّمن.

٢– أنَّه ذَكَرَ في تلك السَّنة – التي ترجم بها للسَّخاويِّ وهي سنة: (٦١٩هـ) – أنَّ السَّخاويَّ كهلٌ، و(الكهل): من جاوز الثَّلاثين من عمره، قال الجوهري: "الكهل من الرِّجال: الذي جاوز الثَّلاثين ووخطه الشَّيب"(٢).

٣– أنَّ ياقوت لم يذكر من مؤلَّفات السَّخاويِّ – التي تربو على خمسين مؤلَّفاً – إلَّا ثلاثة، هي:

---

(١) معجم الأدباء ١٩٦٣/٥.

(٢) ينظر: تاج اللغة وصحاح العربية ١٨١٣/٥، مادة: (كهل).

أ- فتح الوصيد.

ب- المفضَّل

ج- كتابٌ في تفسير القرآن[1].

وبعد الاستقراءِ لمؤلَّفات السَّخاويّ المطبوعة: تبيَّن أنَّ هذه الثَّلاثة – التي ذكرها ياقوت - هي أقدم مؤلَّفات السَّخاويّ كلٌّ في بابه؛ ففتح الوصيد أقدم من: الوسيلة، وأقدم من: جمال القرَّاء في التَّأليف.

قال السَّخاويَّ في الوسيلة ص: ٢٥٨: "وقد ذكرتُ في: فتح الوصيد حجَّة ابن عامرٍ : بأبسط من هذا".

وقال في جمال القرَّاء ٦٣١/٢[2]: "وقد كنتُ نظمتُ هذه الياءات في: فتح الوصيد، وذكرتها هاهنا لمن وقف على هذا الكتاب دون ذلك".

فهذا يدلُّ على أنَّ فتح الوصيد أسبق من: الوسيلة ومن: جمال القرَّاء في التَّأليف؛ لأنَّه أحال إليه فيهما.

وكذلك المفضَّل فإنَّه أقدم من: منير الدَّياجي، ومن: سفر السَّعادة في التَّأليف.

قال السَّخاويَّ في منير الدَّياجي ص: ٥٩[3]: "والذي ذَكَرَهُ[4] أيضاً

---

(١) ينظر: معجم الأدباء ١٩٦٣/٥.

(٢) وهناك ثلاثة مواضع أخرى تثبت ما ذكرتُه؛ لكنِّي تركتُ ذكرها اختصاراً، ومن أرادها فليرجع إلى المصدر المذكور ٤٣٨/٢، ٥٣١/٢، ٥٤٣/٢.

(٣) وهناك موضعٌ آخر ينظر في ص: ٧٦.

(٤) أي: الزَّمخشري.

مذهبٌ، وقد ذَكَرْتُهُ في شرح المفصَّل[1]".

وقال في سفر السَّعادة ١/٤٥٠[2]: "وفي هذا كلامٌ، وقد ذكرناه في تنوير الدَّياجي".

فما دام أنَّه ذَكَرَهُ في منير الدَّياجي، فهذا يدلُّ على أنَّه أسبق من سفر السَّعادة في التَّأليف، وكلاهما مسبوقان بالمفضَّل.

والخلاصة: أنَّ ياقوت ذَكَرَ ما ألَّفه السَّخاويُّ إلى سنة: (٦١٩هـ)، واعتمد مَنْ جاء بعده على قولِهِ؛ لأنَّ أهل التَّراجم ينقل لاحقُهم من سابقِهم، وقد عاش السَّخاويُّ مدَّةً طويلةً بعد ذلك، وفيها أنجز سائر نتاجه العلميَّ الضَّخم.

وأمَّا عدم ذكر التَّفسير المطبوع في كتب التَّراجم: فلا يعني عدم ذكره أنَّه لا يُنْسَبُ إليه، فبعض الكتب لا يوجد لها ذِكْرٌ في كتب التَّراجم، ومع ذلك فإنَّها ثابتةٌ منسوبةٌ لمؤلِّفيها، وأضرب مثالاً على ذلك: كتاب: "تفسير سورة يوسف" لأحمد بن محمَّد بن عبد المؤمن القرمي الحنفي المتوفَّى سنة: (٧٨٣هـ)، لا يوجد له ذكرٌ في كتب التَّراجم، لكنَّ مؤلِّفه قال في آخر صفحةٍ منه: "فُرِغَ من تأليف تفسير هذه السُّورة، وقت الضَّحوة الكبرى، من يوم الاثنين، الرَّابع والعشرين من شهر رمضان المبارك، من شهور سنة ثمانٍ وستِّين وسبعمئةٍ، في مدينة مصر المحروسة، العبد الضَّعيف المفتقر إلى ربه

(١) شَرَحَ كتاب: (المفصَّل) للزَّمخشرِي، بكتابه: (المفضَّل في شرح المفصَّل).

(٢) وهناك موضعٌ آخر ينظر في ١/٤٠٧.

اللَّطيف: أحمد بن محمَّد بن عبد المؤمن الحنفي، غفر الله له ولوالديه وأحسن إليهما وإليه"[1].

إذن لا يعني عدم ذكره في كتب التَّراجم عدم نسبته لمؤلِّفه؛ لأنَّ كتب التَّراجم لا تفيد الحصر الكلِّيَّ ولا الاستقصاء التَّامَّ لكلِّ كتابٍ من كتب العَلَم؛ لأنَّها ليست بصدد الحصر، بل إنَّ بعض الأعلام لم يُترجَم لهم في كتب التَّراجم أصلاً.

(١) تفسير سورة يوسف لأحمد بن محمد بن عبد المؤمن القرمي ٦٤/ب (مخطوط).

المبحث الثَّاني: الأدلَّة العلميَّة على إثبات نسبة تفسير السَّخاويِّ له، وفيه مطلبان:

المطلب الأوَّل: أدلَّة المنهج والطَّريقة في التَّأليف

الدَّليل الأوَّل: أنَّه تمَّ الحصول على نسخةٍ مخطوطةٍ كاملةٍ من هذا التَّفسير، من أوَّل سورة الفاتحة إلى آخر سورة النَّاس، مكتوبٌ على غلاف كلِّ مجلَّدٍ منه: (تفسير القرآن العظيم، للشَّيخ: الإمام، العالم، العامل، العلَّامة، فريد دهره، ووحيد عصره، علم الدِّين، أبي الحسن، علُّي بن محمَّد بن عبد الصَّمد السَّخاوي، تغمَّده الله برحمته، آمين)[1].

الدَّليل الثَّاني: أنَّ من قرأ تفسير السَّخاويِّ فإنَّه يظهر له الاتِّحاد في المنهج، والطَّريقة، والأسلوب، فلم يختلف أسلوبه في أوَّل التَّفسير ولا في وسطه ولا في آخره، بل أحال في تفسيره إلى (٢٨) موضعاً في نفس التَّفسير، وسيأتي ذكرها بنصِّها في المبحث الأخير من هذا البحث إن شاء الله – تعالى.

الدَّليل الثَّالث: أنَّ بعض تلاميذ السَّخاويِّ تأثَّروا به، وسلكوا طريقته في التَّأليف والاختصار، وشرح المنظومات والكتب، بل وشرحوا مؤلَّفات السَّخاوي نفسه.

فمنهم على سبيل المثال: تلميذه: (أبو شامة المقدسي)، حيث شَرَحَ الشَّاطبيَّة بكتابه: "إبراز المعاني من حرز الأماني" على غرار شرح السَّخاوي:

---

(١) ينظر: تفسير القرآن العظيم ٤٢/١.

"فتح الوصيد في شرح القصيد"، وكذلك: "المرشد الوجيز إلى علومٍ تتعلَّق بالكتاب العزيز" على غرار: "جمال القراء في علوم القرآن"، وكذلك: "تحفة النُّسَّاك في معرفة المناسك" على غرار: "المناسك"، وكذلك: "شَرْحُ نظم المفصَّل" على غرار: "المفضَّل في شرح المفصَّل"، وغير ذلك.

ومن شروح أبي شامة لكتب شيخه السَّخاويّ: شَرْحُهُ لكتاب السَّخاوي: "القصائد السَّبع في المدائح النَّبويَّة"، حيث شَرَحَهُ أبو شامة بكتابه: "المقاصد السِّنيَّة في شرح القصائد النَّبويَّة"، وكذلك شَرْحُهُ لكتاب السَّخاويّ: "المفاخرة بين دمشق والقاهرة"، حيث شَرَحَهُ بكتابه: "جزء في شيخه علم الدِّين السَّخاوي وكاتباته في وصف دمشق"، وكذلك شَرْحُهُ لقصيدة السَّخاويّ: "عروس السَّمر في منازل القمر"[(١)].

فهذا يدلُّ على شدَّة تأثُّرهم به وبمؤلَّفاته.

وأمَّا في التَّفسير فمنهم: تلميذه: (أحمد الكَوَاشِي)[(٢)]، حيث صنَّف كتاباً كبيراً في التَّفسير وسمَّاه: "التَّبصرة في التَّفسير"[(٣)]، ثمَّ لخَّصه في مجلدٍ واحدٍ

---

(١) تنظر هذه الكتب في: منهج الإمام علم الدين السَّخاوي في القراءات ٨٩/١ وما بعدها، والإمام أبو شامة المقدسي ومنهجه في كتابه إبراز المعاني ص: ٥٩ وما بعدها.

(٢) هو: أبو العبَّاس، أحمد بن يوسف بن الحسن الكواشي الموصلي، ولد سنة: (٥٩١هـ)، برع في القراءات والتَّفسير والعربيَّة، وصنَّف التَّفسير الكبير والصَّغير، توفِّي سنة: (٦٨٠هـ). ينظر: تاريخ الإسلام ٣٨٥/١٣، الوافي بالوفيات ١٩٠/٨.

(٣) وكتابه مطبوعٌ بعنوان: "تبصرة المتذكِّر وتذكرة المتبصِّر في تفسير القرآن"، وقد حُقِّقَ برسائل علميَّةٍ في قسم التَّفسير بكلِّيَّة القرآن والدِّراسات الإسلاميَّة بالمدينة المنوَّرة.

وسمَّاه: "التَّلخيص"[١]، فلا يبعد أنَّه فعل ذلك؛ اقتداءً بشيخه السَّخاويّ؛ وذلك عندما صنَّف كتابه الكبير في التَّفسير، ثمَّ اختصره بعد ذلك في المطبوع الذي بين أيدينا.

وهذا الأمر معروفٌ عند العلماء والمفسِّرين قبل عصر السَّخاويّ وبعده، حيث يؤلِّف المؤلِّفُ تفسيراً مطوَّلاً، ثمَّ يَختصره بعد ذلك في تفسيرٍ أخصر منه، كما فعل ذلك الواحديُّ[٢]، والسُّيوطيُّ[٣]، وغيرهما.

---

(١) وكتابه مطبوعٌ بعنوان: "التَّلخيص في تفسير القرآن العظيم"، وقد طُبِعَ بعدَّة تحقيقاتٍ منها:

أ- تحقيق: الدُّكتور: عماد قدري العياضي، ونشره: دار ابن حزم، لبنان، ط١، ١٤٤٠هـ، في (٤) مجلَّدات.

ب- وتحقيق: الأستاذ الدُّكتور: محيي هلال السَّرحان، ونشره: مركز البحوث والدِّراسات الإسلاميَّة في ديوان الوقف السُّنِّي في العراق، ط٤، ١٤٢٧هـ، في (٤) مجلَّدات.

ت- وتحقيق: أحمد فريد المزيدي، ونشره: دار الكتب العلميَّة، لبنان، ط١، ١٤٤٣هـ، في (٣) مجلَّدات.

(٢) حين ألَّف كتابه: "البسيط في التَّفسير"، ثمَّ اختصره بـ: "الوجيز في تفسير الكتاب العزيز". ينظر: البسيط ١/٥٠.

(٣) حين ألَّف كتابه: "ترجمان القرآن"، ثمَّ اختصره بـ: "الدُّرُّ المنثور في التَّفسير بالمأثور". ينظر: الدُّرُّ المنثور ١/٩.

المطلب الثَّاني: أدلَّة محتوى الكتاب ومضمونه

الدَّليل الأوَّل: أنَّه سبق ذِكْرُ قول أبي شامة عن زميله: (الدِّزماريِّ) الذي كان ملازماً لمجالسِ السَّخاويِّ في التَّفسير، حيث قال أبو شامة: "وهو الذي ذكره شيخنا أبو الحسن في خطبة تفسيره وأثنى عليه، وكان ملازمَ حلقةِ شيخنا وقت سماع التَّفسير، وفي أيَّام ختمات الطَّلبة".

وبعد الرُّجوع إلى تفسير السَّخاويِّ المطبوع: فإنِّي لم أجد (للدِّزماريِّ) ولا لغيره ذِكْرٌ في مقدِّمة التَّفسير، ولم يَذْكُر السَّخاويُّ فيها أيَّ معلوماتٍ عنه ولا عن تفسيره، فضلاً عن غيره من الأعلام أو الكتب، إضافةً إلى وجازة المقدِّمة وقصرها الشَّديد، حيث اقتصرتْ على نصف صفحةٍ فقط.

وفي عبارة أبي شامة ما يدُلُّ على أنَّ المقدِّمة طويلةٌ، يُفهم هذا من ثناء السَّخاويِّ على تلميذه (الدِّزماريِّ) – المذكور في كلام أبي شامة – حيث إنَّ المقدِّمات تقتصر– في الغالب – على اسم المؤلِّف، واسم كتابه، ومنهجيَّته في التَّأليف، ومصادره، وغير ذلك، وما دام أنَّه ذكر تلميذه في المقدِّمة وأثنى عليه، فهذا يدلُّ على طولها وتوسُّعها، وأنَّ المراد به: تفسيره الأوَّل – الكبير الذي لم يُتِمَّهُ – وهو الذي كان يُقرأ منه في مجالس التَّفسير.

الدَّليل الثَّاني: قال أبو شامة في تفسيره لآية الإسراء[1]: "قلتُ: وهذا الوجه لا بأس به، وقد زاده شيخنا أبو الحسن : في تفسيره إيضاحاً وتقريراً، فقال: وإنَّما قيل: ﴿ لَيۡلًا ﴾ [الإسراء:١] والإسراء لا يكون إلَّا باللَّيل؛ لأنَّ المدَّة

(١) في كتابه: نور المسرى في تفسير آية الإسراء ص: ٧٦.

التي أُسرِيَ به فيها لا تُقطع في أقلَّ من أربعين يوماً، فَقُطِعَتْ به في ليلٍ واحدٍ، فكأنَّ المعنى: سبحان الذي أسرى بعبده في ليلٍ واحدٍ من كذا إلى كذا، وهو موضع التَّعجُّب، قال: وإنّما عَدَلَ من: (ليلةٍ) إلى: (ليلٍ)؛ لأنَّهم إذا قالوا: سرى ليلةً، كان ذلك في الغالب لاستيعاب اللَّيلة بالسِّرى، فقيل: ﴿لَيْلًا﴾ أي: في ليلٍ".

وبعد الرُّجوع إلى تفسير السَّخاويّ المطبوع: تبيَّن أنَّه اختصر كلامه السَّابق – الذي نقله عنه أبو شامة – في نصف سطرٍ، حيث قال: "وَذَكَرَ اللَّيل؛ لأنَّه أراد بعض الليل"(١).

فاختَصَرَ في المعنى؛ لأنَّ تفسيره الثَّاني مختصرٌ، ويؤكِّد لهذين الدَّليلين الدَّليل الآتي.

الدَّليل الثَّالث: أنَّ أبا شامة ذَكَرَ عبارةً تفيد بأنَّ للسَّخاويّ تفسيرين اثنين.

قال أبو شامة: "وقد تكلَّم عليه شيخنا أبو الحسن، عليَّ بن محمَّد **في تفسيره الأوَّل**"(٢).

---

(١) تفسير القرآن العظيم ١/٤٧١.

(٢) قال في الرَّوضتين في أخبار الدَّولتين ٣/٣٩٥: "وهذا الذي ذكره أبو الحكم الأندلسي في تفسيره من عجائب ما اتَّفق لهذه الأمَّة المرحومة، وقد تكلَّم عليه شيخنا أبو الحسن، عليّ ابن محمَّدٍ في **تفسيره الأوَّل**، فقال: وقد وقع في تفسير أبي الحكم الأندلسي في أوَّل سورة الرُّوم، إخبارٌ عن فتح البيت المقدَّس، وأنَّه يُنزع من أيدي النَّصارى سنة: ثلاثٍ وثمانين وخمسمائة، قال: وقال لي بعض الفقهاء: إنَّه استخرج ذلك من فاتحة السُّورة، قال:

فقوله: "في تفسيره الأوَّل" يدلُّ على أنَّ هناك تفسيرٌ آخر غير الأوَّل؛ وإلَّا لَمَا خَصَّ الأوَّلَ بالذِّكر!

وأبو شامة يُعتبر من أخصِّ تلاميذ السَّخاويِّ، ومن أكثرهم تأثُّراً به ملازمةً له، حيث لازمه (٢٨) سنةً، وعاش بعده (٢٢) سنةً، فهو أعلم به من غيره، فقوله: "في تفسيره الأوَّل" يُزيلُ الإشكال، ويرفع اللَّبس.

والذي يظهر – من خلال هذه الأدلَّة –: أنَّ أبا شامة إذا نقل عن السَّخاويِّ في التَّفسير، فإنَّه ينقل عنه من تفسيره الأوَّل – الكبير الذي لم يُتِمَّهُ.

فأخذتُ السُّورة وكشفتُ عن ذلك، فلم أره أخذ ذلك من الحروف، وإنَّما أخذه – فيما زعم – من قوله تعالى: ﴿ غُلِبَتِ ٱلرُّومُ ۝٢ فِيٓ أَدۡنَى ٱلۡأَرۡضِ وَهُم مِّنۢ بَعۡدِ غَلَبِهِمۡ سَيَغۡلِبُونَ ۝٣ فِي بِضۡعِ سِنِينَ ﴾ [الروم: ٢-٤] فبنى الأمر على التَّاريخ كما يفعل المنجِّمون".

المبحث الثَّالث: الأدلَّة الاستقرائيَّة على إثبات نسبة تفسير السَّخاويِّ له، وفيه ستَّة مطالب:

المطلب الأوَّل: شيوخ السَّخاويِّ في تفسيره وفي كتبه الأخرى

كان من عادة السَّخاويِّ أنَّه يذكر أسماء شيوخه في كتبه[1]، لكنَّه في تفسيره المطبوع لم يذكر أحداً منهم، ولعلَّ السَّبب في ذلك يرجع إلى اكتفائه بذكرهم في تفسيره الأوَّل – الكبير – ويؤيِّد هذا أمران:

الأمر الأوَّل: ما سبق بيانه من كلام العلماء حول تفسير السَّخاوي، حيث وصفوه بأنَّه تفسيرٌ كبيرٌ، ومن المناسب ذكرهم فيه.

الأمر الثَّاني: أنَّه ذَكَرَ في مقدِّمة تفسيره الأوَّل – الكبير – تلميذه: (الدِّزماري) وأثنى عليه، وما دام أنَّه ذكر التِّلميذ وأثنى عليه، فمن باب أولى أن يذكر شيوخه ويثني عليهم، لا سيَّما وأنَّه كان يُجِلُّ شيوخه كثيراً، وهذه ميزةً ظاهرةً عنده[2].

فَتَرَكَ ذكرهم في التَّفسير المختصر؛ استغناءً عنه بالتَّفسير الكبير، والله أعلم.

ولم أقف على شيوخٍ له في تفسيره المطبوع إلَّا على شيخه: (أبي الجود)،

---

(١) ينظر على سبيل المثال: فتح الوصيد ٣٣٣/٢، الوسيلة ص: ١٦٠، ٢٨٥، جمال القراء ٤٨١/٢، ٥٧١/٢، سفر السعادة ٧٤٢/٢، ٩٩٩/٢، ١٠٠٤/٢.

(٢) ينظر على سبيل المثال: فتح الوصيد ٤/١، جمال القراء ٥٧٠/٢، سفر السعادة ٧٣٩/٢، ٩٦٩/٢.

وذلك عند تفسيره لقول الله تعالى: ﴿ وَيَقُولُونَ سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ ﴾ [الكهف: ٢٢]، حيث قال: "وزعم قومٌ أنَّ هذه واو الثَّمانية، وليس عند العرب للثَّمانية واوٌ، وأمَّا سورة التَّحريم قوله: ﴿ ثَيِّبَاتٍ وَأَبْكَارًا ﴾ [٥] فتلك الواو واجبةُ الدُّخول، سواء كانت ثالثةً أو رابعةً أو ما سوى ذلك؛ لأنَّه لو قال: ثيباتٍ أبكاراً؛ لاجتمع الضِّدَّان، وقد كان (القاضي الفاضل)[١] يعتقدها واوَ ثمانيةٍ، فردَّ عليه (**أبو الجود**)[٢] بما ذكرتُهُ، فقال: أرشدك الله **يا أبا الجود**"[٣].

ومن خلال هذا النَّصِّ يمكن الكلام عليه من ناحيتين:

النَّاحية الأولى: من خلال مسألة: "واو الثَّمانية":

فالسَّخاويُّ يرى أنَّها ليست واو الثَّمانية، وقد تطابق رأيه في أجزاء متفرقةٍ من تفسيره، فأنكرها في سورة الكهف – كما ذُكِرَ في النَّصِّ السَّابق، وأنكرها في سورة الزُّمر[٤]، وأشار إلى إنكارها في سورة الأحزاب[١].

---

(١) هو: أبو علي، عبد الرَّحيم بن علي بن الحسن اللَّخمي البيساني، سمع من: أبي طاهر السَّلفي، وأبي محمَّد العثماني، وأبي القاسم ابن عساكر، وأبي الطَّاهر بن عوف، وعثمان ابن فرج العبدري، ولد سنة: (٥٢٩هـ)، وتوفِّي سنة: (٥٩٦هـ). ينظر: سير أعلام النبلاء ٣٣٨/٢١-٣٣٩، الوافي بالوفيات ٢٠١/١٨.

(٢) هو: أبو الجود، غياث بن فارس اللَّخمي، توفِّي سنة: (٦٠٥هـ)، وقد سبق ذكره في شيوخ السَّخاوي.

(٣) تفسير القرآن العظيم ٤٨٩/١-٤٩٠.

(٤) ينظر: تفسير القرآن العظيم ١١٥/٢.

والنَّاحية الثَّانية: من خلال ذكره للعلَمين: (القاضي الفاضل، وأبو الجود):

وقد يقول قائلٌ: إنَّ ذِكْرِهُ لهما لا يعني أنَّهما من شيوخه أو معاصرَين له، فقد ينقل عن من سبقه بقرونٍ، والجواب من أربعة أوجهٍ:

الوجه الأوَّل: أنَّ هذين العلَمين معاصِرَان للسَّخاويّ، بدليل سنة وفاة كلِّ واحدٍ منهما.

الوجه الثَّاني: أنَّ السَّخاويَّ اشترك مع القاضي الفاضل في الأخذ عن بعض الشُّيوخ، وهم:

١- أبو طاهر، أحمد بن محمَّد بن أحمد الجرواني السَّلفي، توفِّيّ بالإسكندريَّة سنة: (٥٧٦هـ)[٢].

٢- أبو القاسم وأبو محمَّد، القاسم بن علي بن الحسن ابن عساكر، الملقَّب بـ: بهاء الدِّين، توفِّيّ بدمشق سنة: (٦٠٠هـ)[٣].

٣- أبو الطَّاهر، إسماعيل بن مكِّي بن إسماعيل ابن عوف، توفِّيّ بالإسكندريَّة سنة: (٥٨١هـ)[٤].

فهولاء الشُّيوخ الثَّلاثة هم من شيوخ السَّخاويّ ومن شيوخ القاضي

---

(١) ينظر: تفسير القرآن العظيم ٢٤٨/٢.

(٢) ينظر: سير أعلام النبلاء ٧/٢١، الوافي بالوفيات ٢٢٩/٧، طبقات الشافعية الكبرى ٣٢/٦.

(٣) ينظر: الوافي بالوفيات ١٠٣/٢٤، طبقات الشافعية الكبرى ٣٥٢/٨.

(٤) ينظر: سير أعلام النبلاء ١٢٢/٢١، الوافي بالوفيات ١٣٦/٩.

الفاضل[1].

فهذا يدلُّ على أنَّهما في عصرٍ واحدٍ؛ لاشتراكهما في الأخذ عن الشُّيوخ المذكورِين.

الوجه الثَّالث: أنَّ أبا شامة المقدسيّ ذكر السَّخاويَّ والقاضي الفاضل في أحداث سنة: (٥٨٠هـ)؛ وذلك عند كلامه على كتاب السَّخاوي: "المفاخرة بين دمشق والقاهرة"، وعند نقله لمكاتبات القاضي الفاضل لأهل مصر بعد أن استقرَّ بدمشق[2].

الوجه الرَّابع: أنَّ السَّخاويَّ ذكر (أبا الجود) في خمسة مواضع في كتبه، وصرَّح في أربعةٍ منها أنَّ (أبا الجود) كان شيخاً له أو أخذ عنه، وهذه المواضع هي:

---

(١) ينظر: منهج الإمام علم الدِّين السَّخاوي في القراءات ٥٠/١ وما بعدها، سير أعلام النبلاء ٣٣٩/٢١، الوافي بالوفيات ٢٠٢/١٨.

(٢) قال أبو شامة في: الرَّوضتين في أخبار الدَّولتين: ٢١٨/٣ "وقد قيل في وصف دمشق شيءٌ كثيرٌ من النَّظم والنَّثر، واشتمل ما جمعتُه في أوَّل تاريخ دمشق على قطعةٍ حسنةٍ كبيرةٍ من ذلك، وصنَّف **شيخنا: أبو الحسن، عليُّ بن محمَّدٍ السَّخاوي** مقامةً تشتمل على المفاخرة بين دمشق ومصر، ووصف كلًّا من البلدين بما يليق به، وكان أوَّل ما قدم دمشق يذمُّها في مكاتباته إلى مصر نظماً ونثراً؛ حبًّا للوطن، ثمَّ لمَّا استقرَّ فيها قرَّتْ عينه، وفضَّلها في بعض مكاتباته، وقد ذكرتُ كلَّ ذلك في جزءٍ مستقلٍّ به.
وأمَّا **القاضي الفاضل**، فقد قال في بعض مكاتباته إلى مصر، وممَّا أسرَّ به قلبه الكريم: أنَّني وصلتُ إلى دمشق المحروسة حين شرد بردها، وورد وردها، ....."إلخ.

١- عند ذِكْرِه مَن كان يسجد من شيوخه عند سجود التِّلاوة ومَن كان لا يسجد، قال: "وكان **شيخنا أبو الجود** : لا يسجد"(١).

٢- قال: "وأنشدني **الشَّيخ أبو الجود** :

أَكْذَبُ مِنْ فَاخِتَةٍ *** تَصِيْحُ وَسْطَ الكَرَبِ

وَالطَّلْعُ لَمْ يَبْدُ لَهَا *** هَذَا أَوَانُ الرُّطَبِ"(٢).

٣- قال: "أخبرنا بذلك **الشَّيخ المقرئ أبو الجود غياث بن فارس**"(٣).

٤- عند ذِكْرِه لأحد أسانيده، قال: "وأخذ عن الأهوازي: المصيني الضَّرير الأبهري، وأخذ عنه: الشَّريف الخطيب، وأخذ عنه: **أبو الجود، غياث بن فارس اللَّخمي** :، وأخذتها أنا عنه"(٤).

٥- في الوقف على قوله تعالى: ﴿ وَلَهُۥ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۚ وَمَنۡ عِندَهُۥ لَا يَسۡتَكۡبِرُونَ عَنۡ عِبَادَتِهِۦ وَلَا يَسۡتَحۡسِرُونَ ﴾ [الأنبياء: ١٩]، حيث قال: "إنْ كان: ﴿ وَمَنۡ عِندَهُۥ﴾ معطوفاً على ما قبله، لم يكن الوقف تامَّاً، ولم يجز الابتداء بما بعده، وهو وقفٌ تامٌّ على أنَّ ﴿وَمَنۡ عِندَهُۥ ﴾ مبتدأٌ، وعلى هذا كان **الشَّيخ أبو الجود** : يعمل، ولا شكَّ أنَّه نقله وتلقَّاه في حال قراءته"(٥).

---

(١) جمال القراء ٢/٤٨١.

(٢) سفر السعادة ٢/١٠٠٤.

(٣) فتح الوصيد ٢/٣٣٣.

(٤) جمال القراء ٢/٤١٦.

(٥) جمال القراء ١/٥٧١.

إذن هذه خمسة مواضع ذَكَرَ فيها شيخَهُ: (أبا الجود) في غير التَّفسير، مع ذِكْرِه له في التَّفسير في النَّصِّ الذي سبق ذكره، غير أنَّه لم يذكر أحداً من شيوخه في تفسيره كما مرَّ في أوَّل المطلب، فذِكْرُه له في التَّفسير وفي كتبه الأخرى يدلُّ على أنَّ التَّفسير له.

المطلب الثَّاني: عناية السَّخاويِّ بمؤلَّفات الزَّمخشريِّ وأقواله وآرائه

يوجد اختلافٌ وتقاربٌ بين الزَّمخشريِّ والسَّخاويِّ؛ فأمَّا الاختلاف فهو في التَّوجُّه العقديِّ والفقهيِّ، فالزَّمخشريُّ: معتزليٌّ حنفيٌّ، والسَّخاويُّ: أشعريٌّ شافعيٌّ، فلا توافق بينهما في المعتقد والمذهب الفقهيِّ.

وأمَّا التَّقارب فهو في: التَّوجُّه اللُّغويِّ والتَّقارب الزَّمانيِّ – إلى حدٍّ ما –: فهما يتقاربان في كثيرٍ من الآراء اللُّغويَّة، وهما في القرنين: السَّادس والسَّابع، فالزَّمخشريُّ توفِّي سنة: (٥٣٨هـ)، والسَّخاويُّ توفِّي سنة: (٦٤٣هـ).

وقد اعتمد السَّخاويُّ على الزَّمخشريِّ في اللُّغة اعتماداً كبيراً، وتأثَّر به تأثُّراً بالغاً؛ ولذلك اعتنى بشرح مؤلَّفات الزَّمخشريِّ وَنَقْلِ أقواله وآرائه، كما أنَّه كان يثني عليه في بعض الأحيان(١).

وأنبِّه إلى أنَّ عنايته بمؤلَّفات الزَّمخشريِّ كانت في الجانب اللُّغويِّ، وذلك من خلال شرح كتب الزَّمخشريِّ المتعلِّقة باللُّغة، وكذا الحال في نقله لأقوال الزَّمخشريِّ وآرائه، فإنَّ عامَّة نقله عنه في مسائل اللُّغة، وقد ينقل عنه في غيرها – مع قلَّتها – وتظهر عنايته في جانبين:

الجانب الأوَّل: عناية السَّخاويِّ بشرح مؤلَّفات الزَّمخشريِّ

فقد اعتنى بشرح مؤلَّفات الزَّمخشريِّ التي تُعنى باللُّغة، حيث شَرَحَ كتابين

---

(١) قال السَّخاويُّ في مقدِّمة كتابه: منير الدَّياجي ص: ١: "وقد رأيتُ أنْ أشرح الأحاجي التي وَضَعَهَا علَّامة زمانه، وَصُبَّابَةُ أوانه: أبو القاسم الزَّمخشري".

وقال في ص: ٢: "قال الشَّيخ، الإمام، العالم: أبو القاسم، محمود، المحمود في مقاصده، السَّعود في مصادره وموارده".

من كتبه، هما:

الكتاب الأوَّل: (المفصَّل في صنعة الإعراب):[١] حيث شَرَحَهُ بـ: "المفضَّل في شرح المفصَّل"[٢].

الكتاب الثَّاني: (أحاجي الزَّمخشري):[٣] حيث شَرَحَهُ بـ: "مُنير الدَّيَاجي".

ولا أعلمُ – فيما وقفتُ عليه – أنَّ السَّخاويَّ شَرَحَ كتاباً أو متناً لأحدٍ سبقه إلَّا لشيخه الشَّاطبيِّ[٤]، وللزَّمخشريِّ، وهما من أكثر من تأثَّر بعلمهم وبمؤلَّفاتهم، والله أعلم.

الجانب الثَّاني: عناية السَّخاويِّ بأقوال الزَّمخشريِّ وآرائه

اعتمد السَّخاويُّ على عددٍ من علماء اللُّغة وكان من أكثرهم:

---

(١) وضعه الزَّمخشريُّ على الحروف ومعانيها في اللُّغة، وكَثُرَتِ حوله الشُّروح، حتَّى بلغت: (٦٤) شرحاً. ينظر: مقدِّمة المفضَّل ص: ٤-٥، إشارة التعيين ص: ٢٣٢.
وقد طُبِعَ الكتاب بعدَّة طبعاتٍ، وقفتُ على (٦) منها، وقد يطول المقام بذكرها.

(٢)لم يُطبع منه إلَّا الجزء السَّادس، وهو: باب: الحروف.

(٣) وطريقته: أن يُعَقِّبَ على كلِّ أحجيةٍ من أحاجي الزَّمخشريِّ بلغزين من نظمه، ويُسمَّى أيضاً: "المحاجاة ومتمِّم مهام أرباب الحاجات في الأحاجي والأغلوطات".
وكتابه مطبوعٌ بعنوان: "المحاجاة بالمسائل النَّحويَّة"، تحقيق: الدُّكتورة: بهيجة باقر الحسني، الناشر: دار أسعد، بغداد، ط١، ١٣٩٣هـ.

(٤) حيث شَرَحَ لاميَّته المعروفة بـ: "الشَّاطبيَّة" أو "حرز الأماني ووجه التَّهاني" بكتابه: "فتح الوصيد في شرح القصيد"، وشَرَحَ أيضاً رائيَّة شيخه: المعروفة بـ: "عقيلة أتراب القصائد في أسنى المقاصد" بكتابه: "الوسيلة في كشف العقيلة".

الزَّمخشريُّ، فقد نقل عنه في سائر مؤلَّفاته، وفي هذا الجدول بيانٌ لعدد ذِكْرِ الزَّمخشريّ في كتب السَّخاويّ، وذلك فيما صرَّح بنقله عنه، وإلَّا فالإفادة منه من غير نسبةٍ كثيرةٌ جدًّا.

الكتاب	العدد	الكتاب	العدد
فتح الوصيد	(٦)	تفسير القرآن العظيم	(٣٦)
جمال القراء	(٧)	سفر السَّعادة	(٥)
المفضَّل	(١)	منير الدَّياجي	(٢٥)

وإذا نظرنا إلى تفسير السَّخاويّ: فإنَّه لا تكاد تمرُّ صفحةٌ أو صفحتين إلَّا ويستقي من مادة الزَّمخشريّ، سواءٌ صرَّح بذلك أم لم يصرّح – وهو الغالب(١).

والخلاصة: أنَّ السَّخاويَّ اعتمد على الزَّمخشريّ في تفسيره وفي كتبه الأخرى، وفيه دليلٌ على أنَّ التَّفسير للسَّخاويّ.

المطلب الثَّالث: إيراد السَّخاويّ للقراءات في تفسيره وفي كتبه الأخرى

اشتهر السَّخاويُّ بالقراءات أكثر من غيرها من العلوم، مع جلالة قدره في علومٍ أخرى سبق ذكرها، وقد رأيتُ أن أذكر إيراد السَّخاويّ للقراءات في

(١) ينظر على سبيل المثال: الكشاف ٣/٥٣٤-٥٣٥، وتفسير القرآن العظيم ٢/ ١٠٩-١١٠.

وينظر كذلك: الكشاف ٤/٢٦٨، فتح الوصيد ٤/١٢٣٧.

تفسيره وفي كتبه الأخرى من دون تفصيلٍ بين ما نَسَبَهُ وما لم ينسبه لأحد القرَّاء أو لأهل الأمصار، وبين ما وجَّهه وما لم يوجِّه، وبين ما هو متواترٌ وما هو شاذٌّ.

أمَّا بالنِّسبة لكتابَي: "فتح الوصيد" و"الوسيلة": فلم أذكر عدد القراءات التي فيهما؛ لكونهما في علم القراءات، وعدد القراءات فيهما كثيرٌ جدًّا، وأمَّا كتبه الأخرى فهي في الجدول الآتي:

الكتاب	العدد	الكتاب	العدد
تفسير القرآن العظيم	(٦٧٧)	جمال القراء	(١٢٠)
سفر السَّعادة	(٣٧)	منير الدَّياجي	(٥٦)
المفضَّل	(٢٨)	هداية المرتاب	(١)

فمن ما سبق: تظهر عناية السَّخاويّ بالقراءات في تفسيره وفي كتبه الأخرى، فقد أورد هذا العدد الكثير من القراءات – (٦٧٧) قراءةً – في تفسيره المختصر، وفيه دليلٌ على أنَّ التَّفسير له؛ لاهتمامه بالقراءات في كلِّ كتبه.

المطلب الرَّابع: إيراد السَّخاويّ للشَّواهد الشِّعرية والأمثال في تفسيره وفي كتبه الأخرى

أولاً: الشَّواهد الشِّعرية

امتازت كتب السَّخاويّ بكثرة إيراد الشَّواهد الشِّعرية، سواءً ما كان من نظمه، أو ما نَقَلَهُ عن غيره، وسواءً كان ذلك منسوباً أو غير منسوبٍ، كاملاً كان أو مجتزأً، وسأُذكر في هذا الجدول عدد الشَّواهد التي أوردها في تفسيره وفي كتبه.

الكتاب	العدد	الكتاب	العدد
فتح الوصيد	(٥٣٤)	الوسيلة	(٩١)
تفسير القرآن العظيم	(٢٤٨)	جمال القراء	(٤٢)
سفر السَّعادة	(١٤١٧)	منير الدَّياجي	(٥٥٤)
المفضَّل	(٣٩٧)	عمدة المفيد	(٦٤)
هداية المرتاب		(٤٣٣)	
عدد الأبيات في كتبه		(٣٧٨٠)	

بعد ذكر هذه الإحصائيَّة التي تبيّن عناية السَّخاويّ بالشَّواهد الشِّعرية في شتَّى كتبه، نخلص إلى أمرين:

الأمر الأوَّل: أنَّ السَّخاويَّ قد أولى الشَّواهد الشِّعرية عنايةً فائقةً في تفسيره؛ وذلك أنَّ تفسيره طُبِعَ كاملاً في مجلَّدين، وإذا ما قارنَّا بين عدد الشَّواهد التي أوردها في تفسيره – (٢٤٨) – وبين عدد صفحات تفسيره – (١٣٩١) –، وجدنا أنَّ عدد الشَّواهد كثيرٌ جدًّا بالنِّسبة لعدد صفحات

الكتاب، أي: ما يقارب (٢٠%) من الصَّفحات يوجد بها شواهد شعريَّة، فهذا دليلٌ على أنَّ التَّفسير للسَّخاويّ؛ لأنَّه مكثرٌ من الشَّواهد في تفسيره وفي كتبه الأخرى.

وقد أحصيتُ الشَّواهد التي أوردها في تفسيره وفي كتبه الأخرى، فكان موضع الاتِّفاق بين ما أورده في تفسيره وفي كتبه الأخرى (٤٠) بيتاً، من أصلِ (٢٤٨) بيتاً مذكوراً في التَّفسير، وفي هذا دلالةٌ على أنَّ التَّفسير له؛ لاستشهاده بـ: (٤٠) بيتاً في تفسيره، واستشهاده بها في كتبه الأخرى.

وقد أَوْرَدَ البيتَ على أكثر من لفظٍ وروايةٍ[١] في (١٨) بيتاً من أصل (٤٠) بيتاً.

الأمر الثَّاني: أنَّه بالمقارنة بين تفسير السَّخاويّ وبين التَّفاسير المختصرة الأخرى، تظهر وفرة الشَّواهد عنده؛ وذلك أنَّ تلك الكتب لا تُورد هذا القدر من الشَّواهد، سواءً التي قبل السَّخاويّ أو بعده، ومن ذلك على سبيل المثال: تفسير: "الوجيز في تفسير الكتاب العزيز" للواحدي، وتفسير: "الجلالين" لجلال الدِّين المحلِّي وجلال الدِّين السُّيوطي، وغيرهما من التَّفاسير المختصرة.

فهذا من الأدلَّة على أنَّ التَّفسير له؛ وذلك لوفرة الشَّواهد في تفسيره وفي

---

(١) ينبغي أنْ يُعلم أنَّ السَّخاوي حينما يورد الشَّواهد الشِّعرية في كتابٍ أو أكثر من كتبه، فإنَّه يحرص على ذكر اختلاف ألفاظ البيت والرِّوايات التي فيه، سواءً بذكرها في الكتاب نفسه كأنْ يقول: "وَيُرْوَى ...."، أو بذكر البيت بلفظٍ معيَّنٍ في أحد كتبه، ثم يذكر الرواية الأخرى في كتابٍ آخر.

كتبه الأخرى؛ ولاستشهاده بـ: (٤٠) بيتاً منها في تفسيره، واستشهاده بها في كتبه الأخرى.

ثانياً: الأمثال

امتازت كتب السَّخاوي بكثرة إيراد الأمثال، وسأُذكر في هذا الجدول عدد الأمثال التي أوردها في تفسيره وفي كتبه الأخرى.

الكتاب	العدد	الكتاب	العدد
فتح الوصيد	(٤)	تفسير القرآن العظيم	(١٥)
جمال القراء	(٤٢)	سفر السَّعادة	(٥٠)
منير الدَّياجي	(٩)	المفضَّل	(١٦)
عدد الأمثال في كتبه		(١٣٦)	

فهذا من الأدلَّة على أنَّ التَّفسير للسَّخاويِّ؛ وذلك لوفرة الأمثال في تفسيره وفي كتبه الأخرى.

المطلب الخامس: عناية السَّخاويِّ بالتَّساؤلات في تفسيره وفي كتبه الأخرى:

ظهرتْ عناية السَّخاويِّ بإيراد التَّساؤلات والإجابة عنها، وهي ما تسمَّى بـ: (الفنقلة)[١]، وهي ليست ممَّا انفرد به السَّخاويُّ عن غيره، بل هي معروفةٌ عند مَنْ سبقه[٢] ومَنْ جاء بعده[١] من المفسِّرين.

---

(١) هي مأخوذةٌ من: (فإن قيل)، وهي مثل: البسملة، والحيعلة، والحوقلة، وغير ذلك.

(٢) كالسَّمرقندي في تفسيره ٦٢/١، والواحدي في تفسيره الوسيط ١٢٧/١، وغيرهما.

وقد كانت الألفاظ الصَّريحة الدَّالَّة على الإشكال موجودةً في تفسير السَّخاويّ، كـ: (مشكل)[٢]، و(إشكال)[٣]، و(الإشكال)[٤]، و(المشكلات)[٥]، كما أنَّه يُعنى بحلِّ المشكل من دون ذكر لفظ: (الإشكال) وما يُشتقُّ منه ويتفرَّع عنه، وهذا كثيرٌ جدًّا عنده، فقد فاق (٢٦) موضعاً في تفسيره.

وفي هذا الجدول بيانٌ لعدد ذكره للتَّساؤلات والإشكالات في تفسيره وفي كتبه الأخرى.

الكتاب	عدد ذكرها فيه	عدد ألفاظ الصيغ
فتح الوصيد	(٦٠)	(١٦)
الوسيلة	(١٧)	(٤)
تفسير القرآن العظيم	(٢٣٢)	(١٥)
جمال القراء	(٤٦)	(٦)
سفر السَّعادة	(٤٥)	(١١)
المفضَّل	(٢١)	(٦)
منير الدَّياجي	(٤٩)	(٧)

(١) كالنَّيسابوري في تفسيره ٣٣٩/١، والثَّعالبي في تفسيره ٣٠٧/٥، وغيرهما.

(٢) حيث ورد خمس مرَّاتٍ. ينظر: ٢٦٢/١، ٢٦٣/١، ٤١٧/١، ٢٤٩/٢، ٢٨٩/٢.

(٣) حيث ورد ثلاث مرَّاتٍ. ينظر: ٣٣٣/١، ٣٤٧/١، ٥١٤/١.

(٤) حيث ورد مرَّتين. ينظر: ١٤٠/١، ٢٦٢/١.

(٥) حيث ورد مرَّةً واحدةً. ينظر: ٥٧١/٢.

وبهذا يكون عدد هذه التَّساؤلات والإشكالات والجواب عنها: (٤٧٠) تساؤلاً في كلِّ كتبه، وكان نصيب التَّفسير منها: (٢٣٢) تساؤلاً وإشكالاً، أي: ما يقارب النِّصف.

فهذا من الأدلَّة على أنَّ التَّفسير له؛ لعنايته بالتَّساؤلات والإشكالات في تفسيره وفي كتبه الأخرى.

المطلب السَّادس: استدلال السَّخاويِّ بمذهب الشَّافعيِّ في تفسيره وفي كتبه الأخرى

سبق أنَّ السَّخاويَّ كان شافعيَّ المذهب، وقد أورد مذهب الشَّافعيِّ في تفسيره وفي كتبه الأخرى، ولم يقتصر على إيراده لهذا المذهب فحسب، بل ذَكَرَ المذاهب الأخرى، حيث ذكر مذهب الحنفيَّة في تفسيره (٤١) مرةً، وذكر مذهب المالكيَّة في تفسيره (٦) مراتٍ، وذكر مذهب الشَّافعيَّة في تفسيره (٤٤) مرةً، وقد ينقل حكماً عن الفقهاء من دون تخصيصٍ؛ وذلك في أكثر من (٣٣) مرةً في تفسيره.

وفي هذا الجدول بيانٌ لعدد ذكره لمذهب الشَّافعيِّ في تفسيره وفي باقي كتبه.

الكتاب	العدد	الكتاب	العدد
فتح الوصيد	(١١)	تفسير القرآن العظيم	(٤٤)
جمال القراء	(١٥)	سفر السَّعادة	(٣)

فمن خلال الجدول السَّابق: تظهر عناية السَّخاويِّ بمذهب الشَّافعيِّ في تفسيره وفي كتبه الأخرى، وفي هذا دليلٌ على أنَّ التفسير له؛ لأنَّه من علماء الشَّافعيَّة؛ ولإيراده لمذهب الشَّافعيِّ كثيراً، والله أعلم.

المبحث الرَّابع: المقارنة بين نصوص السَّخاويِّ التي في كتبه على إثبات نسبة التَّفسير له، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأوَّل: إحالة السَّخاويِّ إلى مواضع سبق ذكرها في تفسيره

إذا نظرنا إلى تفسير السَّخاويِّ فإنَّنا نجده يحيل إلى مواضع سبق ذكرها في التَّفسير، فلا يعيد الكلام حولها، بل يكتفي بالإحالة إليها، وقد كانت عباراته في الإحالة متعدِّدةً، منها: "مضى شرحه"، و"تقدَّم ذكره"، و"ذُكِرَ في سورة كذا"، و"بُيِّن ذلك فيما سبق"، و"مرَّ في كذا"، و"تتمَّة الكلام في سورة كذا"، وغير ذلك من العبارات، وقد وقفتُ على: (٢٨) موضعاً منها، هي في الجدول الآتي:

م	النَّص	التفسير
١	"بنو سلمة وبنو الحارث، وقد مرَّ ذكرهم"	١٥٨/١
٢	"مضى الكلام في قوله: ﴿قُلُوبُنَا غُلْفٌ﴾ [البقرة:٨٨]"	٢٠٧/١
٣	"﴿قَرْضًا حَسَنًا﴾ [البقرة:٢٤٥] قد مضى شرحه"	٢١٩/١
٤	"﴿وَٱلْأَزْلَٰمُ﴾ [المائدة:٩٠] سهامٌ صغارٌ، وقد تقدَّم ذكرها"	٢٣٥/١
٥	"وقد سبق جوابه في أواخر سورة النِّساء"	٢٤٩/١
٦	"﴿ٱلْمَلَإِ﴾ [الأعراف: ٦٠]: الأشراف، وقد ذكر اشتقاقه في سورة البقرة"	٢٨٥/١

م	النَّص	التفسير
٧	"ومضى ذكر الدَّابر في الأنعام"	٢٨٦/١
٨	"ومضى الكلام على عزر في المائدة في قوله: ﴿وَعَزَّرْتُمُوهُمْ﴾ [المائدة: ١٢]"	٣٠١/١
٩	"وقد مضى في الأنعام شرح الدَّابر"	٣١٢/١
١٠	"فدعا إبراهيم بأن يكون دعاؤه مقبولاً عند الله مثاباً عليه، واستغفر لأبيه قبل النَّهي، وقد سبق الاعتذار عنه في سورة التَّوبة"	٤٣٦/١
١١	"المُلْكُ ينافي الولادة، وقد بُيِّن ذلك فيما سبق"	٣٦٩/١
١٢	"ومثله في الأنعام: ﴿فَمُسْتَقَرٌّ وَمُسْتَوْدَعٌ﴾ [الأنعام: ٩٨]"	٣٧٦/١
١٣	"﴿مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥ﴾ [هود: ٥٠]: قرئ بالرَّفع والنَّصب والجرِّ، وقد ذكر في الأعراف"	٣٨٥/١
١٤	"أي: لا تكون الأصنام مماثلةً بما شبَّه الله، وقد سبق نظائره"	٤٥٢/١
١٥	"﴿لَا جَرَمَ﴾ [النحل: ٦٢] مضى في سورة هود"	٤٦٠/١
١٦	"أفرد السَّمع وجمع الأبصار، وقد ذكر ذلك في أوَّل البقرة"	٤٦٢/١
١٧	"وحَّد السَّمع وجمع الأبصار والقلوب، وقد ذكر	٤٦٦/١

م	النَّص	التفسير
	ذلك"	
١٨	"﴿ لَا جَرَمَ ﴾ [النحل: ٦٢] قد ذُكِرَ"	٤٦٧/١
١٩	"والله عاصمٌ رسوله من ذلك، كما مرَّ في حديث الأفك"	١١١/٢
٢٠	"والمتعة: مرَّ شرحها في أثناء السُّورة"	١٢٣/٢
٢١	"﴿ مَّلْعُونِينَ ﴾ [الأحزاب: ٦١] نُصِبَ على الشَّتم أو الحال معاً، كما مرَّ في قوله: ﴿ إِلَّآ أَن يُؤْذَنَ لَكُمْ إِلَىٰ طَعَامٍ غَيْرَ نَٰظِرِينَ إِنَىٰهُ ﴾ [الأحزاب:٥٣]"	١٣٢/٢
٢٢	"وقد مضى في تفسير قوله: ﴿ تَكَادُ ٱلسَّمَٰوَٰتُ يَتَفَطَّرْنَ مِنْهُ ﴾ [مريم:٩٠] وجهان"	٢٨٢/٢
٢٣	"﴿ بِٱلْغَيْبِ ﴾ [سورة ق: ٣٣] مضى في أوَّل البقرة"	٣٧٧/٢
٢٤	"وتتمَّة الكلام في سورة السَّجدة"	٣٧٧/٢
٢٥	"والواو في: ﴿ وَٱلرَّسُولُ يَدْعُوكُمْ ﴾ [الحديد: ٨] واو الحال؛ فهما حالان متداخلتان، وقد مضى ذكر نظيره في أوائل: ﴿ ٱقْتَرَبَ لِلنَّاسِ حِسَابُهُمْ ﴾ [الأنبياء: ١]"	٤٣٤/٢
٢٦	"﴿ يَقُولُونَ رَبَّنَآ أَتْمِمْ لَنَا نُورَنَا وَٱغْفِرْ لَنَآ ﴾	٤٨٧/٢

م	النَّص	التفسير
	[التحريم: ٨] يقولونه وهم على الصِّراط، وقد شُرِحَ في سورة الحديد"	
٢٧	"﴿ فِي يَوۡمٖ ﴾ [المعارج: ٤] مضى ذكره في سورة السَّجدة"	٥٠٦/٢
٢٨	"وتتمَّة الكلام في سورة السَّجدة"	٥٠٧/٢

فهذه (٢٨) موضعاً أحال إليها في تفسيره، وقد كان يحيل إلى مواضع سبق ذكرها في الكتاب نفسه، كما فعل في: فتح الوصيد، حيث أحال فيه إلى: (٦٨) موضعاً في نفس الكتاب(١).

وقد ذكر السَّخاويُّ أنَّه يكتفي بالإحالة عن التَّكرار، ولعلَّه كان منهجاً له في المسألة التي سبق ذِكْرُها عنده، سواءً في نفس الكتاب أو في كتابٍ آخر من كتبه، والدَّليل على هذا قوله:

والنُّونُ سَاكِنَةً مَعَ التَّنْوِينِ قَدْ *** شُرِحَا مَعَاً فِي غَيْرِ مَا دِيوَانِ

وَشَرَحْتُ ذَلِكَ فِي مَكَانٍ غَيْرِ ذَا *** فَأَنَا بِذَاكَ عَنِ الْإِعَادَةِ غَانِيْ(٢).

وأحكام النُّون السَّاكنة والتَّنوين لم يشرحها في: عمدة المفيد، بل شرحها في: فتح الوصيد(٣).

---

(١) يطول ذكرها كاملةً. ينظر على سبيل المثال: ٩٤٨/٣، ٩٥٠/٣، ٩٥٣/٣، ٩٥٥/٣، ٩٥٦/٣، ٩٥٧/٣، ٩٦٤/٣، ٩٦٨/٣، ٩٧٧/٣، ٩٨٢/٣، ٩٩٩/٣.

(٢) عمدة المفيد، البيت رقم: (٤٠-٤١).

(٣) ينظر: فتح الوصيد ٢/ ٤٠٧-٤١٦.

المطلب الثَّاني: المقارنة بين نصوص السَّخاويّ في تفسيره وفي كتابٍ آخر من كتبه:

أولاً: فتح الوصيد

النَّموذج الأوَّل:

فتح الوصيد ٤/١٢٢٩	التفسير ١/٢٩٠-٢٩١
"قال: وهو مثل قولك: ما تصنعُ أصنعُ مثله وَأُكْرِمَكَ، أي: وأَنْ أُكْرِمَكَ، أي: أصنعُ صنعاً وإكْرَامِكَ، قال: وإن شئت رفعتَ فقلتَ: وأُكْرِمُكَ، أي: وأنا أُكْرِمُكَ، قلتُ: وهذا فيه مثل الذي هرب منه؛ لأنَّ التَّقدير يرجع: إن يشأْ يُسْكِنِ الرِّيحَ إسكاناً وَعَلِمه الذين، قال بعض الأئمَّة على قول الزَّجَّاج هذا: قال سيبويه في كتابه: واعلم أنَّ النَّصب بالفاء والواو في قوله: إنْ تَأْتِنِي آتِكَ وَأُعْطِيكَ ضعيفٌ، وهو نحوٌ من قوله: وَأَلْحَقُ بِالْحِجَازِ فَأَسْتَرِيحَا فهذا يجوز، وليس بحدِّ الكلام ولا بوجهه، إلا أنَّه في الجزاء صار أقوى	"وأمَّا قول الزَّجَّاج: النَّصب على إضمار (أنْ)؛ لأنَّ قبلها جزاءٌ، تقول: ما تصنعُ أن أصنعَ مثله وَأُكْرِمَكَ، أي: وأَنْ أُكْرِمَكَ، وإن شئت: أُكْرِمُكَ، على: وأنا أُكْرِمُكَ، وإن شئتَ: وَأُكْرِمْكَ – جزماً – ففيه نظرٌ، ما أورده سيبويه في كتابه: واعلم أنَّ النَّصب بالفاء والواو في قوله: إنْ تَأْتِنِي آتِكَ وَأُعْطِيكَ ضعيفٌ، وهو نحو قوله: سَأَتْرُكُ مَنْزِلِي بِبَنِي تَمِيمٍ *** وَأَلْحَقُ بِالْحِجَازِ فَأَسْتَرِيحَا فهذا ليس بحدِّ الكلام ولا وجهه، إلا أنَّه بالجزاء صار أقوى قليلاً؛ لأنَّه ليس بواجبٍ أنْ يفعل

فتح الوصيد ١٢٢٩/٤	التفسير ٢٩٠/١-٢٩١
قليلاً؛ لأنَّه ليس بواجبٍ أنَّه يفعل، إلَّا أنْ يكون من الأوَّل فعلٌ، فلمَّا ضارع الذي لا يوجبه كالاستفهام ونحوه، أجازوا فيه هذا على ضعفه، قال: ولا يجوز أن تحمل القراءة المستفيضة على وجهٍ ضعيفٍ ليس بحدِّ الكلام ولا بوجهه، ولو كانت من هذا الباب لَمَا أخلى سيبويه منها كتابه، وقد ذَكَرَ نظائرها من الآيات المشكلة".	إلَّا أنْ يكون من الأوَّل فعلٌ، فلمَّا ضارع الذي لا يوجبه كالاستفهام ونحوه، أجازوا فيه هذا على ضعفه، ولا يجوز أن تحمل القراءة المستفيضة على وجهٍ ضعيفٍ ليس بحدٍّ في الكلام، ولو كانت من هذا الباب لَمَا أخلى سيبويه منها كتابه، وقد ذَكَرَ نظائرها من الآيات المشكلة".

النَّموذج الثَّاني:

فتح الوصيد ١١١٩/٤	التفسير ٥٦٧/١
"فإن كان السِّجلُّ مَلَكاً يطوي كُتُبَ بني آدم، أو رجلاً كان كاتباً لرسول الله ﷺ فالمعنى: كما يُطوى السِّجلُّ للكتاب؛ أي: للصَّحيفة المكتوب فيها، وإن كان السِّجلُّ الصَّحيفة نفسها: فالتَّقدير: كما تُطوى الصَّحيفة للكتاب؛ أي: لِيُكْتَبَ فيها".	"﴿ٱلسِّجِلِّ﴾ [الأنبياء: ١٠٤]: الصَّحيفة تُطوى على ما فيها من الكتابة، قيل: مَلَكٌ يكتب أعمال العباد، وقيل: هو رجلٌ إنسيٌّ كان يكتب لرسول الله ﷺ".

النَّموذج الثَّالث[1]:

فتح الوصيد ٣/٩٠٣-٩٠٤	التفسير ١/٢٦٠
"وقوله: ﴿قُبُلًا﴾ [الأنعام: ١١١] بالضَّمِّ: جمع قبيل، وهو الكفيل هنا، والقبيل أيضاً: الجماعة وليسوا لأبٍ واحدٍ، فإن جَمَعَهُم أبٌ واحدٌ فهم القبيلة، والجمع: القبائل ....." إلخ. إلى أن قال: "ومن قرأ: ﴿قِبَلاً﴾ بالكسر: فمعناه: عياناً هنا وفي الكهف، يقال: رأيتُهُ قِبَلاً أي: عياناً، ويقال أيضاً: رأيتُهُ قَبَلاً وقُبُلاً – بالفتح والضَّمِّ – بمعنى: المعاينة".	وقوله: ﴿قُبُلًا﴾ من قرأها بكسر القاف فمعناها: معاينةً، ومن قرأ بضمِّها وضمِّ الباء ففيها وجهان: أحدهما: أنَّه مأخوذٌ من القبيل، وهو: الكفيل، يقال: قبيلٌ وضمينٌ وكفيلٌ وزعيمٌ بمعنى. والوجه الثَّاني: أنَّ المراد قبيلته قبيله".

(١) للاستزادة من النماذج ينظر:

فتح الوصيد ٣/٩٤٧ التفسير ١/٣٠٨	فتح الوصيد ٣/١٠٧٥ التفسير ١/٤٩٩
فتح الوصيد ٤/١١٩٣ التفسير ٢/١٤١	فتح الوصيد ٤/١٢١٢ التفسير ٢/٢٠٥
فتح الوصيد ٤/١٢٥٢ التفسير ٢/٣٧٨-٣٧٩	فتح الوصيد ٤/١٣١٢ التفسير ٢/٥٧٩
فتح الوصيد ٤/١٣٠٧ التفسير ٢/٥٥٦	فتح الوصيد ٤/١٣٢٥ التفسير ٢/٦٢٢-٦٢٣

ثانياً: جمال القراء

النَّموذج الأوَّل:

جمال القراء ١/٤٧-٤٨	التفسير ١/٥٩-٦٠
"فأمَّا من قال في قوله تعالى: ﴿فَأْتُواْ بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٣] إنَّ الهاء تعود إلى النَّبي ﷺ أي: من مثل محمَّدٍ ﷺ في أمِّيَّته، لا يَعرف هو ولا قومه ما في القرآن من الأنباء، واستشهد على صحَّة ما ذهب إليه بقوله لأ: ﴿تِلْكَ مِنْ أَنۢبَآءِ ٱلْغَيْبِ نُوحِيهَآ إِلَيْكَ مَا كُنتَ تَعْلَمُهَآ أَنتَ وَلَا قَوْمُكَ مِن قَبْلِ هَٰذَا﴾ [هود: ٤٧] فكلام من ركب الخطر، ولم يُنعم النَّظر؛ لأنَّ كلامه يقتضي أنَّ بعض النَّاس يقدر على الإتيان بمثله، وهم العلماء بالسِّير والممارسون للكتب، وهذا يبطله قوله لأ: ﴿قُل لَّئِنِ ٱجْتَمَعَتِ ٱلْإِنسُ وَٱلْجِنُّ عَلَىٰٓ أَن يَأْتُواْ بِمِثْلِ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِۦ	"وقوله: ﴿مِّن مِّثْلِهِۦ﴾ الهاء في: ﴿مِّثْلِهِۦ﴾ تعود إلى القرآن، وقيل: تعود إلى النَّبي، والتَّقدير: ائتوا بقرآنٍ يلقي به رجلٌ أمِّيٌّ لم يصحب العلماء ولم يقرأ الكتب، كقوله: ﴿وَمَا كُنتَ تَتْلُواْ مِن قَبْلِهِۦ مِن كِتَٰبٍ﴾ [العنكبوت: ٤٨] وهذا ضعيفٌ؛ لأنَّه يُخرج القرآن عن أن يكون معجزاً، وإنَّما المعجز عنده صرف الدَّاعي عن الشُّروع في الإتيان بمثله، ويبطله قوله – تعالى –: ﴿قُل لَّئِنِ ٱجْتَمَعَتِ ٱلْإِنسُ وَٱلْجِنُّ عَلَىٰٓ أَن يَأْتُواْ بِمِثْلِ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِۦ ....."

جمال القراء ١/٤٧-٤٨	التفسير ١/٥٩-٦٠
وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا ﴾ [الإسراء: ٨٨]".	

النَّموذج الثَّاني:

جمال القراء ١/٣١٠	التفسير ١/٣١٠
"والأنفال: جمع نفل، والنَّفل: ها هنا العطيَّة".	"﴿ٱلْأَنفَالِ﴾ [الأنفال: ١] جمع نفل، وهو: العطاء".

النَّموذج الثَّالث(١):

جمال القراء ١/٣٨٦-٣٨٧	التفسير ٢/٥٢٧-٥٢٨
"عن عائشة م: "كان ينزل عليه في اليوم الشِّديد البرد فَيُفْصَمُ عنه وإنَّ جبينه ليتفصَّد عرقاً"، وقال زيد بن ثابت: "أملى عليَّ رسول الله ﷺ ﴿لَّا يَسْتَوِي ٱلْقَٰعِدُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُجَٰهِدُونَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ [النساء:	"وقيل: كان رسول الله ﷺ إذا نزل عليه الوحي ثَقُلَ عليه، وتربَّد له وجهه، وينزل عليه الوحي في اليوم الشِّديد البرد فَيُفْصَمُ عنه الوحي، وإنَّ جبينه ليتفصَّد عرقاً".

(١) للاستزادة من النماذج ينظر:

جمال القراء ١/٢٥٥ التفسير ١/١٠٢	جمال القراء ١/٢٦٠ التفسير ٢/٥٣٤
جمال القراء ١/٢٩٩ التفسير ٢/٢٢٠	جمال القراء ١/٣٤٢ التفسير ١/٦٤٣
جمال القراء ١/٣٧٦ التفسير ٢/٤٤٦	جمال القراء ١/٣٨٠ التفسير ٢/٤٦١

جمال القراء ٣٨٦/١-٣٨٧	التفسير ٥٢٧/٢-٥٢٨
٩٥]، فجاء ابن أمِّ مكتومٍ وهو يُملُّها عليَّ، فقال: يا رسول الله: لو أستطيع الجهاد لجاهدتُّ، قال: فأنزل الله عليه، وَفَخِذُ رسول الله ﷺ على فخذي، فثقلت حتَّى خشيت أن يرتضَّ فخذي، فأنزل الله لأ: ﴿غَيْرُ أُوْلِي ٱلضَّرَرِ﴾ [النساء: ٩٥]، وقيل: ثقيلٌ في الميزان، وقيل: ثقيلٌ على أهل النِّفاق".	

ثالثاً: سفر السَّعادة(١):

النَّموذج الأوَّل:

سفر السَّعادة ٣٦٦/١-٣٦٧	التفسير ٤٩٥/٢
قال عن بيت حسَّان(٢): "يهجو	"قيل: هو الوليد بن المغيرة، كان

(١) للاستزادة من النماذج ينظر:

سفر السعادة ٣٣٧/١ التفسير ٤٤٧/١	سفر السعادة ٤٠٦/١ التفسير ٥٠٥/٢
سفر السعادة ٨٩٣/٢ التفسير ٥١٨/٢	سفر السعادة ٩٤٤/٢ التفسير ٥٧٦/٢
سفر السعادة ١٠٦١/٢ التفسير ٤٣٨/٢	

(٢) البيت هو: وَأَنْتَ زَنِيْمٌ نِيْطَ فِي آلِ هَاشِمٍ *** كَمَا نِيْطَ خلفَ الرَّاكبِ القَدْحُ الفَرْدُ

سفر السَّعادة ١/٣٦٦-٣٦٧	التفسير ٢/٤٩٥
بذلك الوليد بن المغيرة المخزومي، وكان المغيرة ادَّعاه بعد أن بلغ ثمانيَ عشرة سنةً، وقال: إنَّه لزنيةٍ، ولم يُعلم ذلك إلَّا بهذه الآية، وقيل: نزلت في أبي جهلٍ، وقيل: في الأخنس بن شريق - وأصله في ثقيف وعداده في بني زهرة -، وقيل: في الأسود بن عبد يغوث".	موسراً وله عشرةٌ من البنين، وكان يقول لهم: من أسلم منكم منعتُهُ رفدي، وقيل: هو: أبو جهل، وقيل: الأسود بن عبد يغوث، وقيل: الأخنس بن شريق - أصله في ثقيف وعداده في زهرة".

النَّموذج الثَّاني:

سفر السَّعادة ١/٥٢٧	التفسير ٢/٢٠٦-٢٠٧
"قال معمر بن المثنَّى: اليقطين: شجرةٌ تنبسط على وجه الأرض، ولا ترتفع لها ساق، واستشهد على ذلك بقول الله لأ: ﴿وَأَنۢبَتۡنَا عَلَيۡهِ شَجَرَةٗ مِّن يَقۡطِينٖ﴾ [الصافات: ١٤٦]، وكذلك قال المبرِّد، قال: كلُّ شجرةٍ لا تقوم على ساقٍ فهي يقطينةٌ، فإن قامت على ساقٍ فهي شجرةٌ، وقال	"واليقطين: كلُّ ما سرح على وجه الأرض وليس له ساقٌ، وقيل: هو: الدُّبَّاء، وقيل: فائدة الدُّبَّاء: أنَّ الذُّباب لا يجتمع عليه، وقيل: التِّين، وقيل: الموز".

ابن عباسٍ وقتادة والضَّحَّاك وابن جبيرٍ وابن زيدٍ: هي: القرع، وفائدة ذلك: أنَّ القرع يتحاماه الذُّبَّان".	

النَّموذج الثَّالث:

سفر السَّعادة ٢/ ٩٤١	التفسير ٢/٣٨٧
"والعقيم التي يخشونها: الرِّيح التي لا تلقِّح الشَّجر ولا السَّحاب، قال الله لأ: ﴿إِذْ أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمُ ٱلرِّيحَ ٱلْعَقِيمَ﴾ [الذاريات: ٤١]، وهي: الدَّبور".	"﴿ٱلرِّيحَ ٱلْعَقِيمَ﴾: لا يُلقِّح شجراً ولا يُنزل مطراً، وهي: ريح الهلاك، وهي: الدَّبور، وقيل: النَّكباء، وقيل: الجنوب".

رابعاً: المفضل

النَّموذج الأوَّل:

المفضَّل ص: ٧٤-٧٥	التفسير ٢/٢٥
"وأمَّا الزَّائدة كقوله تعالى: ﴿قُلْ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ رَدِفَ لَكُم﴾ [النمل: ٧٢]، أي: ردفكم بعض الذي تستعجلون، واللَّام مزيدةٌ؛ لتأكيد الفعل، ويجوز أن يكون عدَّاه تعدية (دنا)؛ لأنَّه بمعناه، كما عُدِّيَ بـ:	"﴿رَدِفَ لَكُم﴾ يتعدَّى بنفسه، ولا يجوز دخول اللَّام على المفعول المتأخِّر من فعلٍ متعدٍّ، وزيدت اللَّام في: ﴿لَكُم﴾ كزيادة الباء كما في قوله: ﴿وَلَا تُلْقُواْ بِأَيْدِيكُمْ﴾ [البقرة: ١٩٥]، وقد يُعدَّى بـ: (مِنْ) كما في قول

(مِنْ) في قول الشَّاعر:	الشَّاعر:
فَلَمَّا رَدِفْنَا مِنْ عُمَيْرٍ وَصَحْبِهِ *** تَوَلَّوْا سِرَاعَاً وَالمِنِيَّةُ تَعْنِقُ أي: دنونا من عمير".	فَلَمَّا رَدِفْنَا مِنْ عُمَيْرٍ وَصَحْبِهِ *** تَوَلَّوْا سِرَاعَاً وَالمِنِيَّةُ تَعْنِقُ".

النَّموذج الثَّاني:

المفضَّل ص: ٤٣٤-٤٣٥	التفسير ٤٣٩/١
"وأمَّا قول خذيمة الأبرش: رُبَّمَا أَوفَيْتُ فِي عَلَمٍ *** تَرْفَعْنَ ثَوْبِي شَمَالَاتُ فِي فُتُوٍّ مَا رَأَيْتُهُم *** منْ كَلَالِ غَزْوَةٍ مَاتُوا لَيتَ شِعْرِي مَا أَصَابَهَمْ *** نَحْنُ أَدْلَجْنَا وَهُمْ بَاتُوا فهذا على التَّشبيه بالنَّفي؛ لأنَّ للتَّقليل، والتَّقليل يقارب النَّفي".	"قيل: إنَّ ﴿رُبَّ﴾ [الحجر: ٢] إذا كُفَّت بـ: ﴿مَا﴾ [الحجر: ٢] تصير للتَّكثير بدليل هذه الآية، فإنَّ الكفَّار كلُّهم يتمنون لو كانوا مسلمين، ومنه قول الشَّاعر: رُبَّمَا أَشْرَفْتُ فِي عَلَمٍ *** تَرْفَعْنَ ثَوْبِي شَمَالَاتُ".

النَّموذج الثَّالث(١):

المفضَّل ص: ٦٨	التفسير ٤٩٤/٢
"وقال تعالى: ﴿بِأَيِّيكُمُ ٱلْمَفْتُونُ﴾ [القلم: ٦] قيل: هي زائدةٌ، ....." إلخ.	"والباء زائدةٌ، و﴿ٱلْمَفْتُونُ﴾ [القلم: ٦] مصدرٌ، كالمعقول والمجلود، أي: بأيِّكم الجنون، أي: بأيِّ الفريقين يُوصف

(١) للاستزادة من النماذج ينظر:

المفضل: ص:٦١ التفسير ٤٣٠/١	المفضل: ص:٢٦١ التفسير ٥٤٣/٢
المفضل: ص:١٧١ التفسير ٢٣١/١	المفضل: ص:٢٢١ التفسير ٣٠٦/٢

إلى أن قال: "ويجوز أن تكون الباء في هذا بمعنى: في، أي: في أيُّكم المفتون، أي: في فريق المؤمنين أو في فريق الكفَّار يوجد هذا المفتون، وهو: المجنون ومَنْ قال: إنَّ المفتون بمعنى المفتون كالمجلود، فالباء أيضاً بمعنى: (في)".	بالفتنة: المؤمنون أو الكافرون".

خامساً: منير الدَّياجي

النَّموذج الأوَّل:

منير الدَّياجي ص: ٣٢	التفسير ١/٦٤٧
"أجاز أبو علي أن يكون قوله تعالى: ﴿ وَٱجۡعَلۡنَا لِلۡمُتَّقِينَ إِمَامًا﴾ [الفرقان:٧٤] من هذا وأنَّه جمع آمٍّ، فيستوي لفظ الواحد والجمع".	عند قوله تعالى: ﴿وَٱجۡعَلۡنَا لِلۡمُتَّقِينَ إِمَامًا﴾: قال: "أو اجعل كلَّ واحدٍ منَّا إماماً، أو أراد جمع آم، كصائم وصيام، أو أراد واجعل لنا إماماً واحداً؛ لاتِّحادنا واتِّفاق كلمتنا".

النَّموذج الثَّاني:

منير الدَّياجي ص: ٦٢	التفسير ١/٣٤٢
"وكذلك قوله لأ: ﴿ وَخُضۡتُمۡ كَٱلَّذِي خَاضُوٓاْ﴾ [التوبة:٦٩] قيل	"﴿وَخُضۡتُمۡ كَٱلَّذِي خَاضُوٓاْ﴾ أي: كالخوض الذي خاضوه، وقيل:

معناه: كالذين خاضوا، وقيل غير ذلك".	وَضَعَ الذي موضع الذين، كقول الشَّاعر: فِإنَّ الذَّي حانَتْ بِفَلْجٍ دماؤُهُمْ".

النَّموذج الثَّالث:

منير الدَّياجي ص: ١٧٢	التفسير ٢/٦٩
"﴿ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾ [الروم: ٢٧] بمعنى: هَيِّن".	"وهاهنا المراد: الإخبار بأنَّ ذلك على الله هَيِّن".

المطلب الثَّالث: المقارنة بين نصوص السَّخاويّ في تفسيره وفي أكثر من كتابٍ من كتبه، وفيه أربعة مسائل:

المسألة الأولى: في قراءة: ﴿ أَنَّهَآ إِذَا جَآءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ [الأنعام: ١٠٩] بالفتح والكسر، وفيها أربعة نصوصٍ:

النَّصُّ الأوَّل: قال في: فتح الوصيد ٣/٩٠٢: "ثمَّ أخبر سبحانه بما علمه منهم، فقال: ﴿ إِنَّهَا إِذَا جَآءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ على الاستئناف، وأمَّا الفتح: ....."

إلى أن قال: "وقيل: إنَّها بمعنى لعلَّها، قاله الخليل والأخفش والفرَّاء وقطرب، وقرأ أبي: ﴿ **لَعَلَّهَا** ﴾، تقول العرب: ايتِ السُّوق أنَّك تشتري كذا، بمعنى: لعلَّكَ، وقال امرؤ القيس:

عُوجُو عَلَى الطَّلَلِ المحِيلِ لَأنَّنَا *** نَبْكِي الدِّيَارَ كَمَا بَكَى ابْنُ خِذَامِ

وأنشد الأخفش:

قُلْتُ لِشَيْبَانَ ادْنُ مِنْ لِقَائِهِ *** أَنَّا نُغَدِّي القَوْمَ مِنْ شِوَائِهِ

وقيل: إنَّ: (أنَّ) على بابها، و(لا): مزيدةٌ".

النَّصُّ الثَّاني: قال في: المفضل ص: ١٩١-١٩٢: "وتأتي (أنَّ) - المفتوحة - بمعنى لعلَّ، قال الله تعالى: ﴿ وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَآ إِذَا جَآءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ في قراءة الفتح، أي: لعلَّها، قال الخليل: هي بمنزلة قول العرب: ايتِ السُّوق أنَّك تشتري لنا شيئاً، أي: لعلَّكَ، ويشهد لقولِ الخليلِ قولُ الشَّاعرِ:

قُلْتُ لِشَيْبَانَ ادْنُ مِنْ لِقَائِهِ *** أَنَّا نُغَدِّي القَوْمَ مِنْ شِوَائِهِ

أي: لعلَّنا ....." إلى أن قال: "وقال امرؤ القيس:

عِوَجَا عَلَى الطَّلَلِ المحِيلِ لَأنَّنَا *** نَبْكِي الدِّيَارَ كَمَا بَكَى ابْنُ حَذَامِ

أي: لعلَّنا".

النَّصُّ الثَّالث: قال في: منير الدَّياجي ص: ٤٣٧: "ومن قرأ: ﴿ أَنَّهَآ إِذَا جَآءَتْ ﴾ بالفتح، فـ (لا) في هذا الوجه زائدةٌ، ومن قرأ: ﴿ إِنَّهَا ﴾ بالكسر، فهي في قراءته للنَّفي".

النَّصُّ الرَّابع: قال في: تفسير القرآن العظيم ١/٢٦٠: "و(لا) في: ﴿ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ زائدةٌ، وقرئ: ﴿ إِنَّهَا ﴾ بالكسر، وتكون خبراً مستأنفاً من جهة الله – تعالى – بذلك، وقيل: ﴿ لَا ﴾ زائدةٌ في قوله: ﴿ أَنَّهَآ ﴾ بالفتح، و﴿ أَنَّ ﴾ بمعنى: لعلَّ، تقول العرب: اذهبْ إلى السُّوق أنَّك تشتري لنا لحماً، أي: لعلَّكَ".

التَّعليق على هذه النُّصوص:

لعلِّي أكتفي بالتَّعليق على هذه المسألة فحسب، وسأورد كلام السَّخاويّ فيما تبقَّى من مسائل من دون تعليقٍ؛ لئلَّا يطول المقام بذكرها، وفي هذه النُّصوص الأربعة توافقٌ وتقاربٌ في: اللَّفظ، والمعنى، والنَّقل عن العلماء، وإيراد الأبيات الشِّعريَّة، ويمكن أن أجعله في ما يأتي:

١- أنَّه ذكر كلا القراءتين – قراءة الفتح والكسر – في جميع كتبه الأربعة السَّابقة.

٢- أنَّ كلمة: (لا) زائدةٌ - على قراءة: ﴿ أَنَّهَآ ﴾ بالفتح - وقد تكرَّر هذا في: التَّفسير، وفي: فتح الوصيد، وفي: منير الدَّياجي.

٣- أنَّ قراءة الفتح: بمعنى: لعلَّها، وقد تكرَّر هذا في: التَّفسير، وفي: فتح الوصيد، وفي: المفضَّل.

٤- أنَّ قراءة الكسر: خبرٌ مستأنفٌ، وهي للنَّفي، وقد تكرَّر هذا في: التَّفسير، وفي: فتح الوصيد، وفي: منير الدَّياجي.

٥- أنَّه تكرَّر قول الخليل: "هي بمنزلة قول العرب: ايتِ السُّوق أنَّك تشتري لنا شيئاً" في: التَّفسير، وفي: فتح الوصيد، وفي: المفضَّل.

فمن ما سبق: يظهر التَّوافق في المحتوى بين ما في تفسير السَّخاويّ وما في كتبه الأخرى، وهذا يدلُّ على أنَّ التَّفسير له.

المسألة الثَّانية: في معنى كلمة: ﴿ ثُبَاتٍ ﴾ [النساء: ٧١]، وفيها ثلاثة نصوص:

النَّصُّ الأوَّل: قال في: سفر السَّعادة ١/١٩٠: "ثُبُون: جمع ثُبَةٍ، والثُّبَةُ: الجماعة في تفرُّق، قال الله لأ: ﴿ فَٱنفِرُواْ ثُبَاتٍ أَوِ ٱنفِرُواْ جَمِيعًا ﴾".

النَّصُّ الثَّاني: قال في: منير الدَّياجي ص: ٥٨٨: "والثُّبَةُ: الجماعة، ومنه قوله لأ: ﴿ فَٱنفِرُواْ ثُبَاتٍ أَوِ ٱنفِرُواْ جَمِيعًا ﴾ أي: جماعاتٍ في تفرقةٍ".

النَّصُّ الثَّالث: قال في: تفسير القرآن العظيم١/١٨٩: "﴿ ثُبَاتٍ ﴾: جماعاتٍ في تفرقةٍ، كأشتات وأبابيل، وواحده: ثُبَة".

المسألة الثَّالثة: في زيادة اللَّام في: ﴿ لَآ أُقۡسِمُ بِيَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ ﴾ [القيامة: ١]،

وفيها ثلاثة نصوصٍ:

النَّصُّ الأوَّل: قال في: جمال القراء ٢/٥٨٧: "اختلف العلماء في قوله تعالى: ﴿ لَآ أُقۡسِمُ بِيَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ ﴾ و﴿ لَآ أُقۡسِمُ بِهَٰذَا ٱلۡبَلَدِ ﴾ [البلد: ١] ونحو ذلك، فقال البصريون والكسائي من الكوفيّين: معناه: أقسم بيوم القيامة، وقال الزَّجاج: لا خلاف في أنَّ معناه: أقسم، وإنَّما الخلاف في: ﴿ لَآ ﴾، فهي عند البصريّين وعامَّة المفسِّرين والكسائي زائدةٌ، وقال الفرَّاء: هي ردٌّ لكلام تقدَّم من المشركين، كأنَّهم جحدوا البعث، فقيل لهم: ليس الأمر كذلك، ثمَّ أقسم: لتبعثن، فعلى هذا يحسن الوقف على: ﴿ لَآ ﴾، وقال الفرَّاء: لا تزاد ﴿ لَآ ﴾ في أوَّل الكلام.

النَّصُّ الثَّاني: قال في: المفضل ص: ٢٨٢-٢٨٤: "واعلم أنَّ زيادة ﴿ لَآ ﴾ في هذا قول عامَّة المفسِّرين، وقول النُّحاة البصريّين والكسائي، والذي أنكر هذا هو الفرَّاء، وقال: لا تكون زائدةً في أوَّل الكلام، وقال: إنَّ: ﴿ لَآ ﴾ في قوله لأ: ﴿ لَآ أُقۡسِمُ ﴾ لكلامٍ متقدِّمٍ من المشركين، كأنَّهم أنكروا البعث، فقيل لهم: ليس الأمر كما تقولون، ثمَّ قال: ﴿ أُقۡسِمُ بِيَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ ﴾.

قال ابن الأنباري: فعلى مذهبه يحسن الوقف على: ﴿ لَآ ﴾، ولم ينكر صاحب المفصَّل هذا القول، ولكنَّه اختار قوله: وهو: أن تكون ﴿ لَآ ﴾ غير زائدةٍ، ولكنَّها ﴿ لَآ ﴾ النَّافية دخلت على فعل القسم، وفائدتها: توكيد القسم، قال: وذلك مستفيضٌ في كلامهم وأشعارهم، قال امرؤ القيس:

فلَا وَأَبِيكِ ابْنَةَ العَامِرِيِّ *** لَا يَحْسَبُ القَومُ أَنِّي أَفِرْ

وقال غوية بن سلمى:

أَلَا نَادَتْ أُمَامَةُ بِاحْتِمَالِ *** لِتُحْزِنَنِي فَلَا بِكَ مَا أُبَالِي

قال: ولم تقع مزيدةً إلا في وسط الكلام.

والذي قالوه: من أنَّ القرآن في حكم سورةٍ واحدةٍ متَّصلٌ بعضه ببعضٍ، جوابٌ غير سديدٍ، ألا ترى إلى امرئ القيس كيف زادها في مستهلِّ قصيدته!؟

قال: فالوجه أن يقال: هي للنَّفي، والمعنى في ذلك: أنَّه لا يقسم بالشيء إلَّا إعظاماً له، يدلُّ عليه قوله – تعالى – : ﴿ وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٌ لَّوۡ تَعۡلَمُونَ عَظِيمٌ ﴾ [الواقعة: ٧٦]، فكأنَّه بإدخال حرف النَّفي يقول: إعظامي له بإقسامي به كلَّ إعظامٍ، يعني أنَّه يستأهل فوق ذلك، قال: فإن قلتَ: قوله تعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤۡمِنُونَ ﴾ [النساء: ٦٥] والأبيات التي أنشدتُّها: المقسم عليه منفيٌّ، فهلَّا زعمتَ أنَّ ﴿ لَآ﴾ التي قبل القسم زيدت موطِّئةً للنَّفي بعده ومؤكِّدةً له، وقدَّرتَ المقسم عليه المحذوف هاهنا منفياً، كقولك: لا أقسم بيوم القيامة لا يتركون سدىً؟

قلتُ: لو قَصَرَ الأمرَ على النَّفي دون الإثبات لكان لهذا القول مساغٌ، ولكنَّه لم يقصر، ألا ترى كيف نفى: ﴿ لَآ أُقۡسِمُ بِهَٰذَا ٱلۡبَلَدِ ﴾ بقوله: ﴿ لَقَدۡ خَلَقۡنَا ٱلۡإِنسَٰنَ فِي كَبَدٍ ﴾ [البلد: ٤]، وكذلك: ﴿ فَلَآ أُقۡسِمُ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ ﴾ بقوله: ﴿ إِنَّهُۥ لَقُرۡءَانٞ كَرِيمٞ ﴾ [الواقعة: ٧٧]، وقد جاءت مزيدةً بين المضافين في قول العجَّاج:

فِي بِئْرٍ لَا حُورٍ سَرَى ومَا شَعَرْ *** .....".

النَّصُّ الثَّالث: قال في: تفسير القرآن العظيم ٢/٥٤١-٥٤٢: "إدخال ﴿لَآ﴾ النَّافية على فعل القسم مستفيضٌ في كلامهم وأشعارهم، قال امرؤ القيس:

لَا وَأَبِيكِ ابْنَةَ العَامِرِيِّ *** لَا يَدَّعِي القَومُ أَنِّي أَفِرْ

وقال غوية بن سلمى:

أَلَا نَادَتْ أُمَامَةُ بِاحْتِمَالِ *** لِتَحْزُنَنِي فَلَا بِكِ مَا أُبَالِي

وفائدتها: توكيد القسم، وقيل: هي زائدةٌ، كما في قوله: ﴿ لِّئَلَّا يَعۡلَمَ أَهۡلُ ٱلۡكِتَٰبِ ﴾ [الحديد:٢٩]، وفي قوله:

فِي بِئْرٍ لَا حُورٍ سَرَى ومَا شَعَرْ *** .....

واعترضوا عليه: بأنَّها إنَّما تزاد في وسط الكلام لا في أوَّله، وأجابوا بأنَّ القرآن في حكم سورةٍ واحدةٍ متَّصلٌ بعضه ببعضٍ، والاعتراض صحيحٌ؛ لأنَّها لم تقع زائدةً، والجواب غير سديدٍ، ألا ترى إلى امرئ القيس كيف زادها في مستهل قصيدته!؟

والمعنى: أنَّ الشيء لا يقسم عليه إلَّا إعظاماً له، يدلُّ عليه قوله: ﴿ فَلَآ أُقۡسِمُ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ ۝٧٥ وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٞ لَّوۡ تَعۡلَمُونَ عَظِيمٌ ﴾ [الواقعة: ٧٥-٧٦]، كأنَّه يقول: إعظامي لهذا القسم كل إعظامٍ، يعني: أنَّه يستحقُّ فوق ذلك، وقيل: إنَّ ﴿ لَآ ﴾: ردٌّ لأمرٍ سبق؛ لأنَّهم أنكروا البعث، فقيل لهم: لا وجه لإنكاركم إيَّاه، ثمَّ قيل: ﴿ أُقۡسِمُ بِيَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ وَلَآ أُقۡسِمُ بِٱلنَّفۡسِ ٱللَّوَّامَةِ ۝٢

أَيَحۡسَبُ ٱلۡإِنسَٰنُ أَلَّن نَّجۡمَعَ عِظَامَهُۥ ﴾ [القيامة: ١-٣]، فإن قلتَ: فقوله تعالى: ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤۡمِنُونَ ﴾ [النساء: ٦٥] والأبيات التي أنشدتُّها: المقسم عليه فيها منفيٌّ، فهلَّا زعمتَ أنَّ ﴿ لَآ ﴾ التي قبل القسم زيدت موطِّئةً للنَّفي بعده ومؤكِّدةً له، وقدَّرتَ المقسم عليه المحذوف عليه هاهنا منفياً، كقولك: لا أقسم بيوم القيامة لا تتركون سدىً؟!

قلتُ: لو قَصَرَ الأمرَ على النَّفي دون الإثبات لكان لهذا القول وجهٌ، ولكنَّه لم يقصر، ألَّا ترى كيف نفى: ﴿ لَآ أُقۡسِمُ بِهَٰذَا ٱلۡبَلَدِ ﴾ بقوله: ﴿ لَقَدۡ خَلَقۡنَا ٱلۡإِنسَٰنَ فِي كَبَدٍ ﴾، وكذلك قوله: ﴿ فَلَآ أُقۡسِمُ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ ﴾ أجيب بقوله: ﴿ إِنَّهُۥ لَقُرۡءَانٞ كَرِيمٞ ﴾، وقرئ: ﴿ لَأُقۡسِمُ ﴾، على أنَّه جعل اللَّام لام الابتداء، و﴿ أُقۡسِمُ ﴾: خبر مبتدأ محذوفٍ، معناه: لأنا أقسم، قالوا: ويعضده أنَّه في الإمام بغير ألفٍ".

المسألة الرَّابعة: قطع اللَّام ووصلها في: ﴿ وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ ﴾ [سورة ص: ٣]، وفيها أربعة نصوصٍ:

النَّصُّ الأوَّل: قال في: فتح الوصيد ٢/٥٣١: "وأمَّا: ﴿ وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ فحجَّة من وقف بالهاء: أنَّه جعلها كلمةً واحدةً، والتَّاء داخلةٌ للعلامة، كما قالوا: (ثَمَّتَ) و (رُبَّتَ)، وهو مذهب الخليل وسيبويه والأخفش والفرَّاء، يرون أنَّ التَّاء مع ﴿ لَآ ﴾ دون ﴿ حِينَ ﴾، ويقولون: معناه: ليست حين، وإليه ذهب معمر بن المثنَّى، وكذلك كُتبت في المصاحف، إلا ما حكاه أبو عبيدٍ، فإنَّه حكى أنَّه رأى في الإمام: (تحين)، التَّاء متَّصلةٌ بـ: ﴿ حِينَ ﴾، وكان

يقول: ﴿ لَآ ﴾ كلمةٌ، و(تحين) كلمةٌ، وقال: هذه التاء تزاد في: ﴿ حِينَ ﴾، فيقال: هذا تحين، كان ذاك، وأنشد:

العَاطِفُونُ تَحِينَ مَا مِنْ عَاطِفٍ *** والمطْعِمُونَ زَمَانَ أيْنَ المطْعِمُ

قال الفرَّاء: الوقف عليها بالتَّاء أحبُّ إليَّ، وقال: رأيت الكسائي سأل أبا فقعس عنها فقال: بالتَّاء.

وأمَّا ما ذكر أبو عبيدٍ أنَّه رآه في المصحف، فهو كغيره من المواضع التي خرجت في خطِّ المصحف عن القياس".

النَّصُّ الثَّاني: قال في: الوسيلة ص: ٤٣٨-٤٣٩: "والحجَّة الثانيَّة: أنَّ تفسير ابن عباسٍ يشهد لها؛ وذلك أنَّه قال: ليس حين نَزْوٍ ولا فِرَارٍ، وقد عُلِمَ أنَّ (ليس) هي أخت ﴿ لَآ ﴾ وبمعناها.

والثَّالثة: أنَّ هذه التَّاء إنَّما وجدناها تلحق مع: ﴿ حِينَ ﴾ ومع: (الآن) ومع: (أوان)، فيقال: كان هذا تحين كان لك، وكذلك: تأوان ذلك، ويقال: اذهب تلآن فاصنع كذا وكذا، وقد وجدنا ذلك في أشعارهم وكلامهم، فمن ذلك قول أبي وجزة السَّعدي من سعد بن بكر:

العَاطِفُونُ تَحِينَ مَا مِنْ عَاطِفٍ *** والمطْعِمُونَ زَمَانَ أيْنَ المطْعِمُ

قال: وقد كان بعض النَّحويّين يجعلون الهاء موصولةً بالنُّون فيقولون: (العاطفونه)، قال: وهذا غلطٌ بيّنٌ؛ لأنَّهم صيَّروا التَّاء هاءً، ثمَّ أدخلوها في غير موضعها؛ وذلك أنَّ الهاء إنَّما تُفخَّم على النُّون في موضع القطع والسُّكون، فأمَّا مع الاتِّصال فإنَّه غير موجودٍ، وإنَّما هو: (تحين)، ومن إدخالهم التَّاء في:

(أوان) قول أبي زبيد الطَّائي:

طَلَبُوا صُلْحَنَا وَلَاتَ أَوَانٍ *** فَأَجَبْنَا أَنْ لَاتَ حِينَ بَقَاءِ".

النَّصُّ الثَّالث: قال في: المفضَّل ص: ٤١٠-٤١٤: "قال الهذلي:

نَهَيْتُكَ عَنْ طِلَابِكَ أُمَّ عَمْرٍو *** بِعَاقِبَةٍ وأَنْتَ إِذٍ صَحِيحُ

أي: وأنت إذْ نهيتك صحيح، ....." إلخ.

إلى أن قال: "وأمَّا قول الشَّاعر:

طَلَبُوا صُلْحَنَا وَلَاتَ أَوَانٍ *** فَأَجَبْنَا أَنْ لَيْسَ حِينَ بَقَاءِ".

فذهب أبو العبَّاس وأبو الحسن إلى أنَّ كسرة: (أوانٍ) ليست إعراباً، وأنَّ التَّنوين في: (لات أوانٍ) تنوين العوض ....." إلخ.

النَّصُّ الرَّابع: قال في: تفسير القرآن العظيم ٢/٢١١-٢١٢: "وليس الحين حين مناصٍ، وتغيَّر بذلك حكمها؛ حيث صارت لا تدخل إلا على الأزمنة، ولا يجوز ذكر اسمها وخبرها مع دخول التَّاء عند الخليل وسيبويه، وإنَّما يظهر أحدهما، وقيل: ﴿ حِينَ مَنَاصٍ ﴾ منصوبٌ بفعلٍ مضمرٍ، تقديره: ولا أرى حين مناص، ويجوز رفع الحين بالابتداء، أي: ولا حين مناصٍ كائنٌ لهم، وأنشد أبو زبيد الطَّائي:

طَلَبُوا صُلْحَنَا وَلَاتَ أَوَانٍ *** فَأَجَبْنَا أَنْ لَاتَ حِينَ بَقَاءِ

والكسر في: (أوان) مثله في قوله:

نَهَيْتُكَ عَنْ طِلَابِكَ أُمَّ عَمْرٍو *** بِعَاقِبَةٍ وأَنْتَ إِذٍ صَحِيحُ

في أنَّه ظرف زمانٍ قطع منه المضاف إليه وعوِّض التَّنوين؛ لأنَّ الأصل: ولات أوان صلحٍ، وإذا وقفت على: ﴿ وَّلَاتَ ﴾ فالمختار أنَّك تقف عليها بالتَّاء،

كما تقف على: قامتْ وخرجتْ، قال الكسائي: يُوقف عليها بالهاء كما تقف على التَّاء في: عائشة وفاطمة، وأمَّا قول أبي عبيدٍ: إنَّ التَّاء داخلةٌ على: ﴿ حِينَ ﴾ فلا وجه له".

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتمُّ الصَّالحات، والحمد لله على إتمام هذا البحث، وفيما يأتي عرضٌ لأهمِّ النَّتائج والتَّوصيات:

أهمُّ النَّتائج:

١- أنَّ السَّخاويَّ أمامٌ من أئمَّة التَّفسير، فقد كان يعقد الدُّروس في التَّفسير قراءةً وسماعاً.

٢- أنَّ للسَّخاويِّ كتابين في تفسير القرآن، الأوَّل: تفسيرٌ كبيرٌ وصل فيه إلى سورة الكهف، ولا يُعرف عن مكانه شيءٌ، والثَّاني: تفسيرٌ مختصرٌ لكامل القرآن، مطبوعٌ في مجلَّدين.

٣- أنَّ التَّفسير الكبير أسبق في التَّأليف من التَّفسير المختصر.

٤- أنَّ أبا شامة إذا نقل عن السَّخاويِّ في التَّفسير، فإنَّه ينقل عنه من تفسيره الأوَّل - الكبير.

أهمُّ التَّوصيات:

١- جمع أقوال السَّخاويِّ وآرائه التَّفسيريَّة، ممَّا لم يودعه في تفسيره.

هذا ما تمَّ جمعه وإعداده، وصلَّى الله وسلَّم على نبيِّنا محمَّدٍ، وعلى آله وصحبه أجمعين.

فهرس المصادر المراجع

١- **أعيان العصر وأعوان النَّصر**، الصَّفدي، خليل بن أيبك بن عبد الله (٧٦٤هـ)، تحقيق: الدُّكتور: علي أبو زيد، والدُّكتور: نبيل أبو عشمة، والدُّكتور: محمَّد موعد، والدكتور: محمود سالم محمَّد، الناشر: دار الفكر المعاصر، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ.

٢- **الإمام أبو شامة المقدسي ومنهجه في كتابه: إبراز المعاني**، الدُّكتورة: عزَّة بنت هاشم معيني، رسالة دكتوراه، كلِّيَّة العلوم الإسلاميَّة، قسم القرآن وعلومه، جامعة المدينة العالمية، ماليزيا، ١٤٣٥هـ.

٣- **البحر المحيط**، الأندلسي، محمَّد بن يوسف ابن حيَّان (٧٤٥هـ)، تحقيق: صدقي محمَّد جميل، الناشر: دار الفكر، بيروت، ط١، ١٤٢٠هـ.

٤- **البسيط**، الواحدي، علي بن أحمد بن محمَّد (٤٦٨هـ)، تحقيق: مجموعة من الباحثين في (١٥) رسالة دكتوراه بجامعة الإمام محمَّد بن سعود، ثمَّ قامت لجنة علميَّة من الجامعة بسبكه وتنسيقه، الناشر: عمادة البحث العلمي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط١، ١٤٣٠هـ.

٥- **تاج اللُّغة وصحاح العربيَّة**، الجوهري، إسماعيل بن حمَّاد (٣٩٣هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطَّار، الناشر: دار العلم، بيروت، ط٤، ١٤٠٧هـ.

٦- **تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام**، الذَّهبي، محمَّد بن أحمد بن عثمان (٧٤٨هـ)، تحقيق: الدُّكتور: بشَّار عواد معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٤٢٤هـ.

٧- **تفسير القرآن العظيم**، السخاوي، علي بن محمَّد بن عبد الصَّمد (٦٤٣هـ)، تحقيق: الدُّكتور: موسى علي موسى مسعود، والدُّكتور: أشرف محمَّد عبدالله القصَّاص، الناشر: دار النشر للجامعات، القاهرة، ط١، ١٤٣٠هـ.

٨- **جمال القراء وكمال الإقراء**، السخاوي، علي بن محمَّد بن عبد الصَّمد (٦٤٣هـ)، تحقيق: الدُّكتور: علي حسين البوَّاب، الناشر: مكتبة التراث، مكة المكرمة، ط١، ١٤٠٨هـ.

٩- **الدُّر المنثور في التَّفسير بالمأثور**، السُّيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر (٩١١هـ)، الناشر: دار الفكر، بيروت.

١٠- **الذَّيل على الرَّوضتين**، المقدسي، عبد الرحمن بن إسماعيل المعروف بـ: أبي شامة (٦٦٥هـ)، تحقيق: محمَّد زاهد الحسن الكوثري، الناشر: دار الجيل، بيروت، ط٢، ١٣٩٤هـ.

١١- **سفر السَّعادة وسفير الإفادة**، السخاوي، علي بن محمَّد بن عبد الصَّمد (٦٤٣هـ)، تحقيق: الدُّكتور: محمَّد أحمد الدَّالي، الناشر: دار صادر، بيروت، ط١، ١٤٣٠هـ.

١٢- سير أعلام النُّبلاء، الذَّهبي، محمَّد بن أحمد بن عثمان (٧٤٨هـ)، تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف: شعيب الأرناؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة، ط٣، ١٤٠٥هـ.

١٣- شرح العقيدة السَّفَّارينيَّة، العثيمين، محمد بن صالح (١٤٢١هـ)، الناشر: دار الوطن للنشر، الرياض، ط١، ١٤٢٦هـ.

١٤- طبقات الشافعيَّة الكبرى، السُّبكي، عبد الوهَّاب ابن تقي الدِّين (٧٧١هـ)، تحقيق: الدُّكتور: محمود محمَّد الطِّناحي، والدُّكتور: عبد الفتَّاح محمَّد الحلو، الناشر: دار هجر، القاهرة، ط٢، ١٤١٣هـ.

١٥- طبقات الشافعيِّين، ابن كثير، إسماعيل بن عمر (٧٧٤هـ)، تحقيق: الدُّكتور: أحمد عمر هاشم، والدُّكتور: محمَّد زينهم، الناشر: مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ١٤١٣هـ.

١٦- طبقات المفسِّرين، السُّيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر (٩١١هـ)، تحقيق: علي محمَّد عمر، الناشر: مكتبة وهبة، القاهرة، ط١، ١٣٩٦هـ.

١٧- طبقات المفسِّرين، الدَّاودي، محمَّد بن علي بن أحمد (٩٤٥هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت.

١٨- طبقات المفسِّرين، الأدنه وي، أحمد بن محمَّد من علماء القرن الحادي عشر، تحقيق: سليمان بن صالح الخزي، الناشر: مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط١، ١٤١٧هـ.

١٩- **العِبَر في خبر من غَبَر**، الذَّهبي، محمَّد بن أحمد بن عثمان (٧٤٨هـ)، تحقيق: محمَّد السَّعيد ابن بسيوني زغلول، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت.

٢٠- **عمدة المفيد وعدَّة المجيد في التَّجويد**، السخاوي، علي بن محمَّد بن عبد الصَّمد (٦٤٣هـ)، الناشر: مكتبة أولاد الشيخ للتراث، مصر.

٢١- **غاية النِّهاية في طبقات القراء**، الجزري، محمَّد بن محمَّد (٨٣٣هـ)، الناشر: مكتبة ابن تيمية، القاهرة.

٢٢- **فتح الوصيد في شرح القصيد**، السخاوي، علي بن محمَّد بن عبد الصَّمد (٦٤٣هـ)، تحقيق: الدُّكتور: مولاي محمَّد الإدريسي الطَّاهري، الناشر: مكتبة الرشد، الرياض، ط٢، ١٤٢٦هـ.

٢٣- **فهرس مصنفات تفسير القرآن العظيم**، إعداد: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة، ١٤٢٤هـ.

٢٤- **قلائد الجمان في فرائد شعراء هذا الزمان**، الموصلي، مبارك بن الشَّعار (٦٥٤هـ)، تحقيق: كامل سليمان الجبوري، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٦هـ.

٢٥- **الكشَّاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**، الزَّمخشري، محمود بن عمرو بن أحمد (٥٣٨هـ)، الناشر: دار الكتاب العربي، بيروت، ط٣، ١٤٠٧هـ.

٢٦- كشف الظُّنُّون عن أسامي الكتب والفنون، القسطنطيني، مصطفى بن عبد الله المعروف بـ: حاجّي خليفة (١٠٦٧هـ)، الناشر: مكتبة المثنى، بغداد، ١٩٤١م.

٢٧- مجمع الآداب في معجم الألقاب، ابن الفوطي، عبد الرزَّاق بن أحمد (٧٢٣هـ)، اعتنى بها: عبد الغني مستو، الناشر: المكتبة العصرية، بيروت، ط١، ١٤١٤هـ.

٢٨- معجم الأدباء، الحموي، ياقوت بن عبد الله (٦٢٦هـ)، تحقيق: إحسان عباس، الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٤١٤هـ.

٢٩- معجم الشُّيوخ الكبير، الذَّهبي، محمَّد بن أحمد بن عثمان (٧٤٨هـ)، تحقيق: الدُّكتور: محمد الحبيب الهيلة، الناشر: مكتبة الصديق، الطائف، ط١، ١٤٠٨هـ.

٣٠- معرفة القراء الكبار على الطَّبقات والأعصار، الذَّهبي، محمَّد بن أحمد بن عثمان (٧٤٨هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ.

٣١- المفضَّل في شرح المفصَّل، السخاوي، علي بن محمَّد بن عبد الصَّمد (٦٤٣هـ)، تحقيق: الدُّكتور: يوسف الحشكي، الناشر: وزارة الثقافة، عمَّان، ط٢، ١٤٢٤هـ.

٣٢- منهج الإمام علم الدِّين السَّخاوي في القراءات، الدُّكتور: ماجد بن زقم الفديد، رسالة دكتوراه، كلِّيَّة الشَّريعة والدِّراسات الإسلاميَّة، قسم القرآن وعلومه، جامعة القصيم، ١٤٤٢هـ.

٣٣- المنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي، يوسف بن تغري بردي (٨٧٤هـ)، تحقيق: الدُّكتور: محمَّد محمَّد أمين، الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر.

٣٤- منير الدَّياجي ودرُّ التَّناجي وفوز المحاجي بحوز الأحاجي، السخاوي، علي بن محمَّد بن عبد الصَّمد (٦٤٣هـ)، تحقيق: سلامة عبد القادر المرافي، الناشر: جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤٠٦هـ.

٣٥- نور المسرى في تفسير آية الإسراء، المقدسي، عبد الرحمن بن إسماعيل المعروف بـ: أبي شامة (٦٦٥هـ)، تحقيق: الدُّكتور: علي حسين البواب، الناشر: مكتبة المعارف، الرياض.

٣٦- هداية المرتاب وغاية الحفَّاظ والطُّلَّاب في متشابه الكتاب، السخاوي، علي بن محمَّد بن عبد الصَّمد (٦٤٣هـ)، اعتنى بها: عبد الغني مستو، الناشر: المكتبة العصرية، بيروت، ط١، ١٤١٤هـ.

٣٧- هديَّة العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، البابانى، إسماعيل بن محمَّد أمين بن مير سليم (١٣٩٩هـ)، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٣٨- الوافي بالوفيَّات، الصَّفدي، خليل بن أيبك بن عبد الله (٧٦٤هـ)، تحقيق: أحمد الأرناؤوط، وتركي مصطفى، الناشر: دار إحياء التراث، بيروت، ١٤٢٠هـ.

٣٩- الوسيلة إلى كشف العقيلة، السخاوي، علي بن محمَّد بن عبد الصَّمد (٦٤٣هـ)، تحقيق: الدُّكتور: مولاي محمد الإدريسي الطاهري، الناشر: مكتبة الرشد، الرياض، ط٣، ١٤٢٦هـ.

٤٠- وفيَات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، ابن خلِّكان، أحمد بن محمَّد بن إبراهيم (٦٨١هـ)، تحقيق: إحسان عباس، الناشر: دار صادر، بيروت.

Bibliography

Al-Ibāna al-Kubrā ʿan Sharīʿat al-Firqa al-Nājiya, ʿUbaydullāh ibn Baṭṭa al-ʿAkbarī, ed. ʿUthmān al-Athiyūbī. Dār al-Rāyah – Riyāḍ, 2nd edition, 1418 AH.

Aʿyān al-ʿAṣr wa-Aʿwān al-Naṣr, al-Ṣafadī, Khalīl ibn Aybak ibn ʿAbd Allāh (764 AH), edited by Dr. ʿAlī Abū Zayd, Dr. Nabīl Abū ʿAshmah, Dr. Muḥammad Mawʿid, and Dr. Maḥmūd Sālim Muḥammad, published by Dār al-Fikr al-Muʿāṣir, Beirut, 1st edition, 1418 AH.

Al-Imām Abū Shāmah al-Maqdisī wa-Manhajuhu fī Kitābihi: Ibrāz al-Maʿānī, Dr. ʿIzzah bint Hāshim Muʿaynī, PhD dissertation, College of Islamic Sciences, Department of Qur'an and its Sciences, Madinah International University, Malaysia, 1435 AH.

Al-Baḥr al-Muḥīṭ, al-Andalusī, Muḥammad ibn Yūsuf ibn Ḥayyān (745 AH), edited by Ṣidqī Muḥammad Jamīl, published by Dār al-Fikr, Beirut, 1st edition, 1420 AH.

Al-Basīṭ, al-Wāḥidī, ʿAlī ibn Aḥmad ibn Muḥammad (468 AH), edited by a group of researchers in 15 PhD dissertations at Imam Muhammad ibn Saud University, later refined and coordinated by a university committee, published by the Scientific Research Deanship, Imam Muhammad ibn Saud Islamic University, 1st edition, 1430 AH.

Tāj al-Lughah wa-Ṣiḥāḥ al-ʿArabiyyah, al-Jawharī, Ismāʿīl ibn Ḥammād (393 AH), edited by Aḥmad ʿAbd al-Ghafūr ʿAṭṭār, published by Dār al-ʿIlm, Beirut, 4th edition, 1407 AH.

Tārīkh al-Islām wa-Wafayāt al-Mashāhīr wa-al-Aʿlām, al-Dhahabī, Muḥammad ibn Aḥmad ibn ʿUthmān (748 AH), edited by Dr. Bashshār ʿAwwād Maʿrūf, published by Dār al-Gharb al-Islāmī, 1st edition, 1424 AH.

Tafsīr al-Qurʾān al-ʿAẓīm, al-Sakhāwī, ʿAlī ibn Muḥammad ibn ʿAbd al-Ṣamad (643 AH), edited by Dr. Mūsā ʿAlī Mūsā Masʿūd and Dr. Ashraf Muḥammad ʿAbdullāh al-Qaṣṣāṣ, published by Dār al-Nashr lil-Jāmiʿāt, Cairo, 1st edition, 1430 AH.

Jamāl al-Qurrāʾ wa-Kamāl al-Iqrāʾ, al-Sakhāwī, ʿAlī ibn Muḥammad ibn ʿAbd al-Ṣamad (643 AH), edited by Dr. ʿAlī Ḥusayn al-Bawwāb, published by Maktabat al-Turāth, Makkah, 1st edition, 1408 AH.

Al-Durr al-Manthūr fī al-Tafsīr bi-al-Maʾthūr, al-Suyūṭī, ʿAbd al-Raḥmān ibn Abī Bakr (911 AH), published by Dār al-Fikr, Beirut.

Al-Dhayl ʿalā al-Rawḍatayn, al-Maqdisī, ʿAbd al-Raḥmān ibn Ismāʿīl known as Abū Shāmah (665 AH), edited by Muḥammad Zāhid al-Ḥasan al-Kawtharī, published by Dār al-Jīl, Beirut, 2nd edition, 1394 AH.

Safar al-Saʿādah wa-Safīr al-Ifādah, al-Sakhāwī, ʿAlī ibn Muḥammad ibn ʿAbd al-Ṣamad (643 AH), edited by Dr. Muḥammad Aḥmad al-Dālī, published by Dār Ṣādir, Beirut, 1st edition, 1430 AH.

Siyar Aʿlām al-Nubalāʾ, al-Dhahabī, Muḥammad ibn Aḥmad ibn ʿUthmān (748 AH), edited by a group of scholars under the supervision of Shuʿayb al-Arnāʾūṭ, published by Muʾassasat al-Risālah, 3rd edition, 1405 AH.

Sharḥ al-ʿAqīdah al-Saffārīniyyah, al-ʿUthaymīn, Muḥammad ibn Ṣāliḥ (1421 AH), published by Dār al-Waṭan li-al-Nashr, Riyadh, 1st edition, 1426 AH.

Ṭabaqāt al-Shāfiʿiyyah al-Kubrā, al-Subkī, ʿAbd al-Wahhāb ibn Taqī al-Dīn (771 AH), edited by Dr. Maḥmūd Muḥammad al-Ṭināḥī and Dr. ʿAbd al-Fattāḥ Muḥammad al-Ḥulū, published by Dār Hajar, Cairo, 2nd edition, 1413 AH.

Ṭabaqāt al-Shāfiʿiyyīn, Ibn Kathīr, Ismāʿīl ibn ʿUmar (774 AH), edited by Dr. Aḥmad ʿUmar Hāshim and Dr. Muḥammad Zaynhum, published by Maktabat al-Thaqāfah al-Dīniyyah, Cairo, 1413 AH.

Ṭabaqāt al-Mufassirīn, al-Suyūṭī, ʿAbd al-Raḥmān ibn Abī Bakr (911 AH), edited by ʿAlī Muḥammad ʿUmar, published by Maktabat Wahbah, Cairo, 1st edition, 1396 AH.

Ṭabaqāt al-Mufassirīn, al-Dāwūdī, Muḥammad ibn ʿAlī ibn Aḥmad (945 AH), published by Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah, Beirut.

Ṭabaqāt al-Mufassirīn, al-Adnahwī, Aḥmad ibn Muḥammad, a scholar of the 11th century, edited by Sulaymān ibn Ṣāliḥ al-Khuzay, published by Maktabat al-ʿUlūm wa-al-Ḥikam, Madinah, 1st edition, 1417 AH.

Al-ʿIbar fī Khabar man Ghabar, al-Dhahabī, Muḥammad ibn Aḥmad ibn ʿUthmān (748 AH), edited by Muḥammad al-Saʿīd ibn Basiyūnī Zaghūl, published by Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah, Beirut.

ʿUmdat al-Mufīd wa-ʿUddat al-Majīd fī al-Tajwīd, al-Sakhāwī, ʿAlī ibn Muḥammad ibn ʿAbd al-Ṣamad (643 AH), published by Maktabat Awlād al-Shaykh li-al-Turāth, Egypt.

Ghayat al-Nihāyah fī Ṭabaqāt al-Qurrāʾ, al-Jazarī, Muḥammad ibn Muḥammad (833 AH), published by Maktabat Ibn Taymiyyah, Cairo.

Fatḥ al-Waṣīd fī Sharḥ al-Qaṣīd, al-Sakhāwī, ʿAlī ibn Muḥammad ibn ʿAbd al-Ṣamad (643 AH), edited by Dr. Mūlāy Muḥammad al-Idrīsī al-Ṭāhirī, published by Maktabat al-Rushd, Riyadh, 2nd edition, 1426 AH.

Fihris Muṣannafāt Tafsīr al-Qurʾān al-ʿAẓīm, prepared by the King Fahd Complex for the Printing of the Holy Qur'an, Madinah, 1424 AH.

Qalāʾid al-Jumān fī Farāʾid Shuʿarāʾ Hādhā al-Zamān, al-Mawṣilī, Mubārak ibn al-Shiʿār (654 AH), edited by Kāmil Sulaymān al-Jubūrī, published by Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah, Beirut, 1st edition, 1426 AH.

Al-Kashshāf ʿan Ḥaqāʾiq al-Tanzīl wa-ʿUyūn al-Aqāwīl fī Wujūh al-Taʾwīl, al-Zamakhsharī, Maḥmūd ibn ʿAmr ibn Aḥmad (538 AH), published by Dār al-Kitāb al-ʿArabī, Beirut, 3rd edition, 1407 AH.

Kashf al-Ẓunūn ʿan Asāmī al-Kutub wa-al-Funūn, al-Qusṭanṭīnī, Muṣṭafā ibn ʿAbd Allāh known as Ḥājjī Khalīfah (1067 AH), published by Maktabat al-Muthannā, Baghdad, 1941 CE.

Majmaʿ al-Ādāb fī Muʿjam al-Alqāb, Ibn al-Fūṭī, ʿAbd al-Razzāq ibn Aḥmad (723 AH), supervised by ʿAbd al-Ghanī Mustaw, published by al-Maktabah al-ʿAṣriyyah, Beirut, 1st edition, 1414 AH.

Muʿjam al-Udabāʾ, al-Ḥamawī, Yāqūt ibn ʿAbd Allāh (626 AH), edited by Iḥsān ʿAbbās, published by Dār al-Gharb al-Islāmī, Beirut, 1st edition, 1414 AH.

Muʿjam al-Shuyūkh al-Kabīr, al-Dhahabī, Muḥammad ibn Aḥmad ibn ʿUthmān (748 AH), edited by Dr. Muḥammad al-Ḥabīb al-Hīlah, published by Maktabat al-Ṣadīq, al-Ṭāʾif, 1st edition, 1408 AH.

Maʿrifat al-Qurrāʾ al-Kibār ʿalā al-Ṭabaqāt wa-al-Aʿṣār, al-Dhahabī, Muḥammad ibn Aḥmad ibn ʿUthmān (748 AH), published by Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah, Beirut, 1st edition, 1417 AH.

Al-Mufaḍḍal fī Sharḥ al-Mufaṣṣal, al-Sakhāwī, ʿAlī ibn Muḥammad ibn ʿAbd al-Ṣamad (643 AH), edited by Dr. Yūsuf al-Ḥashkī, published by Ministry of Culture, Amman, 2nd edition, 1424 AH.

Manhaj al-Imām ʿIlm al-Dīn al-Sakhāwī fī al-Qirāʾāt, Dr. Mājid ibn Zaqm al-Fadīd, PhD dissertation, College of Sharia and Islamic Studies, Department of Qur'an and its Sciences, Qassim University, 1442 AH.

Al-Manhal al-Ṣāfī wa-al-Mustawfā Baʿd al-Wāfī, Yūsuf ibn Taghrī Birdī (874 AH), edited by Dr. Muḥammad Muḥammad Amīn, published by the Egyptian General Book Organization, Egypt.

Munīr al-Diyājī wa-Durr al-Tanājī wa-Fawz al-Maḥājī bi-Ḥawz al-Aḥājī, al-Sakhāwī, ʿAlī ibn Muḥammad ibn ʿAbd al-Ṣamad (643 AH), edited by Salāmah ʿAbd al-Qādir al-Marāfī, published by Umm al-Qurā University, Makkah, 1406 AH.

Nūr al-Masrā fī Tafsīr Āyat al-Isrāʾ, al-Maqdisī, ʿAbd al-Raḥmān ibn Ismāʿīl known as Abū Shāmah (665 AH), edited by Dr. ʿAlī Ḥusayn al-Bawwāb, published by Maktabat al-Maʿārif, Riyadh.

Hidāyat al-Murtāb wa-Ghāyat al-Ḥuffāẓ wa-al-Ṭullāb fī Mutashābih al-Kitāb, al-Sakhāwī, ʿAlī ibn Muḥammad ibn ʿAbd al-Ṣamad (643 AH), supervised by ʿAbd al-Ghanī Mustaw, published by al-Maktabah al-ʿAṣriyyah, Beirut, 1st edition, 1414 AH.

Hadiyyat al-ʿĀrifīn Asmāʾ al-Muʾallifīn wa-Athār al-Muṣannifīn, al-Bābānī,

Ismāʿīl ibn Muḥammad Amīn ibn Mīr Salīm (1399 AH), published by Dār Iḥyāʾ al-Turāth al-ʿArabī, Beirut.

Al-Wāfī bi-al-Wafayāt, al-Ṣafadī, Khalīl ibn Aybak ibn ʿAbd Allāh (764 AH), edited by Aḥmad al-Arnāʾūṭ and Turkī Muṣṭafā, published by Dār Iḥyāʾ al-Turāth, Beirut, 1420 AH.

Al-Wasīlah ilā Kashf al-ʿAqīlah, al-Sakhāwī, ʿAlī ibn Muḥammad ibn ʿAbd al-Ṣamad (643 AH), edited by Dr. Mūlāy Muḥammad al-Idrīsī al-Ṭāhirī, published by Maktabat al-Rushd, Riyadh, 3rd edition, 1426 AH.

Wafayāt al-Aʿyān wa-Anbāʾ Abnāʾ al-Zamān, Ibn Khallikān, Aḥmad ibn Muḥammad ibn Ibrāhīm (681 AH), edited by Iḥsān ʿAbbās, published by Dār Ṣādir, Beirut.